وعي اختصاصي المكتبات والمعلومات في مكتبة الملك عبد الله بجامعة أم القرى بحقوق الملكية الفكرية

اعداد
د. منال جابر محمد عكاشة
قسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب- جامعة بنها
manal.g.okasha@gmail.com

الملخص

يلعب اختصاصي المكتبات والمعلومات دور مهم في الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية؛ إذ إن معرفتهم بتلك الحقوق خاصة حق المؤلف يجنبهم الوقوع في كثير من المشكلات القانونية، ويساعدهم في تقديم الخدمات للمستفيدين من دون انتهاك لحقوق الآخرين، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى وعي اختصاصي المكتبات والمعلومات في مكتبة الملك عبدالله بجامعة أم القرى بحقوق الملكية الفكرية، وقد اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة؛ لرصد مدى وعي العاملين بمكتبة الملك عبدالله الجامعية بحقوق الملكية الفكرية. وذلك باستخدام الاستبيان الذي تم توجيه للعاملين بمكتبة الملك عبد الله الجامعية على اختلاف كوادرهم الوظيفية. وقد توصلت الدراسة الى ان نظام حماية حقوق المؤلف بالمملكة العربية السعودية صدر بالمرسوم الملكي رقم م /١١ بتاريخ ١٤١٠/٥/١٩ هـ وهو ما ظل يعمل به حتى صدور المرسوم الملكي رقم م /٤١ بتاريخ ١٤٢٤/٧/٢ هـ ليتوافق مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أما الجهة المعنية الرئيسية فهي الهيئة السعودية للملكية الفكرية، والتي تهدف إلى تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، ودعمها، وتنميتها، ورعايتها، وحمايتها، وإنفاذها، والارتقاء بها وفق أفضل الممارسات العالمية. ومن توصيات الدراسة ضرورة إنشاء إدارة للملكية الفكرية بجامعة أم القرى، أسوة ببعض الجامعات التي أنشأت مثل هذه الإدارة؛ للمحافظة على حقوق الملكية الفكرية.

الكلمات الدالة : حقوق الملكية الفكرية؛ حق المؤلف؛ مكتبة الملك عبدالله الجامعية؛ ثقافة حقوق الملكبة الفكرية

١- تمهيد:

تهتم الدول بحماية حقوق أصحاب الإنتاج الفكري بأشكاله كافة، مستهدفة خلق بيئة راعية للإبداع والابتكار، وتوعية فئات المجتمع جميعًا بضرورة الحفاظ على حماية الملكية الفكرية، وهو ما يؤدي إلى حماية المبدعين، وتوفير المناخ اللازم للتأليف والإبداع, كما أن الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية من قبل أي دولة يكون دليلًا على مواكبة التطور والتقدم.

فمن الحقوق المالية التي شرعها القانون حق استغلال الحقوق الذهنية، ويمكن تعريفها من الناحية القانونية بأنها: سلطات يقررها القانون لشخص على شيء معنوي غير محسوس، هو نتاج فكره وخياله، فيكون لصاحبه الاستئثار بما يرد عليه حقه؛ بحيث ينسب إليه وحده، ويكون له احتكار استغلاله استغلالًا ماليًّا، وحق الإستغلال هو الذي يصبغ على الحقوق الذهنية الصفة المالية، ويدخلها في عداد الأموال، ومن ثم تصير محلًّا للتعامل، وتدخل في الضمان العام، ويمكن الاعتداء عليها، ومن ثم تكون جديرة بالحماية القانونية.

٢- أهمية الموضوع ومبررات اختياره: يكتسب موضوع الملكية الفكرية أهمية بالغة؛ من حيث كونه يتعلّق بمسألة حساسة وخطيرة، في ظل التطورات الحاصلة في مجالات التكنولوجيا المعلوماتية والابتكارات خاصة، وهو ما ينتج عن ظهور وسائل جديدة ومتطورة لتبادل المعرفة بطرق سهلة وفعَّالة.

تاريخ استلام البحث : ٢٦ مايو ٢٠٢١ ، تاريخ القبول : ٢ يونيو ٢٠٢١

ولاختصاصي المكتبات والمعلومات دور مهم في الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية؛ إذ إن معرفتهم بتلك الحقوق خاصة حق المؤلف يجنبهم الوقوع في كثير من المشكلات القانونية، ويساعدهم في تقديم الخدمات للمستفيدين من دون انتهاك لحقوق الآخرين, كما ينص الميثاق الأخلاقي الذي وضعه الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات على أنه: "ينبغي على اختصاصي المكتبات والمعلومات ضمان إتاحة المعلومات للجميع؛ من أجل التنمية الذاتية والتعليم والثقافة والمشاركة في الأنشطة المجتمعية، وذلك في إطار حماية الملكية الفكرية وضمان أمن المعلومات وسلامتها".

٣- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى وعي اختصاصي المكتبات والمعلومات في مكتبة الملك عبدالله بجامعة أم القرى بحقوق الملكية الفكرية، وتطبيق ذلك عند تقديم خدمات المستفيدين.

وفي سبيل تحقيق ذلك تسعى الدراسة إلى تحقيق بعض الأهداف على النحو الآتي:

أ. التعريف بحقوق الملكية الفكرية وأهميتها.

ب. استعراض قوانين حماية الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية والجهة المعنية بذلك.

ج. معرفة مدى محافظة العاملين بمكتبة الملك عبدالله الجامعية على حق المؤلف.

د. التعرف على الإجراءات التي اتخذتها المكتبة للحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.

٤- تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

أ- ما المقصود بحقوق الملكية الفكرية وأهميتها؟

ب- ما القوانين التي تحمي الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية؟ وما الجهة المعنية بذلك؟

ج- ما مدى وعي العاملين بمكتبة الملك عبدالله الجامعية بحقوق الملكية الفكرية وحق المؤلف؟

د- ما الإجراءات التي اتخذتها المكتبة للحفاظ على حقوق الملكية الفكرية؟

٥- منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة؛ لرصد مدى وعي العاملين بمكتبة الملك عبدالله الجامعية بحقوق الملكية الفكرية.

وأداة الدراسة الأساسية هي الاستبيان، وقد توجه للعاملين كافة بمكتبة الملك عبدالله الجامعية على اختلاف كوادرهم الوظيفية، واعتُمد في إعداده على العناصر الأساسية في قوانين حماية الملكية الفكرية، وعلى الاستبيانات بالدراسات المثيلة، لا سيما دراسة (المواردي، ٢٠١٩).

وقد ضم الاستبيان ٣٦ سؤالًا، ونشر إلكترونيًّا، ثم أرسل الرابط للعاملين جميعًا بمكتبة الملك عبدالله الجامعية، ولعدة مرات حتى وصل عدد الاستبيانات إلى (٢٧) استبيانًا، ونظرًا لظروف جائحة كورونا لم تستطع الباحثة توزيعه ورقيًّا بشكل مباشر.

٦-الدراسات السابقة:

للتعرف على الإنتاج الفكري المتعلق بموضوع الدراسة، جرى البحث في العديد من مصادر الإنتاج الفكري العربي والأجنبي على النحو الآتي:

الإنتاج الفكري العربي:

١. دليل الإنتاج الفكري العربي في المكتبات والمعلومات للأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي في شكله المطبوع بطباعته المختلفة حتى ٢٠٠٩.
٢. قاعدة بيانات الهادي.
٣. فهرس اتحاد مكتبات الجامعة المصرية.
٤. قاعدة بيانات دار المنظومة.
٥. قاعدة بيانات العبيكان.
٦. فهرس المكتبة المركزية الجديدة بجامعة القاهرة.
٧. قاعدة بيانات المنهل.
٨. الموقع الإلكتروني للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO).

وذلك باستخدام إستراتيجيات بحث على النحو الآتي:

- "حقوق الملكية الفكرية" والمكتبات.
- "حقوق الملكية الفكرية" واختصاصيو المكتبات والمعلومات.
- "حقوق الملكية الفكرية" والسعودية.
- "حقوق الملكية الفكرية" و"المملكة العربية السعودية".
- "حقوق الملكية الفكرية" و"أوعية المعلومات".

الإنتاج الفكري الأجنبي:

جرى البحث في قواعد البيانات العالمية الأجنبية ومنها:

١. قاعدة بياناتEmerald
٢. قاعدة بيانات(Library and Information Science Abstracts (LISTA
٣. قاعدة بياناتProQuest
٤. قاعدة بياناتERIC
٥. قاعدة بياناتSAGE
٦. قاعدة بياناتSpringer
٧. قاعدة بياناتWiley

وذلك باستخدام إستراتيجيات بحث فيما يأتي:

- Intellectual Property rights" and Librarians"
- "Intellectual Property rights" and "Library and Information Specialists"
- Intellectual Property rights" and Library"
- Intellectual Property rights" and Saudi Arabia"
- Copyright" and Library"
- Copyright" and Librarians"
- Copyright and "Library and Information Specialists"
- Intellectual Property rights" and Information Resources"

وقد أسفر البحث عن غياب أي دراسات متطابقة مع الدراسة الحالية، لكن توجد بعض الدراسات ذات صلة بها ومنها:

١/٦- الدراسات السابقة العربية:

يمكن تقسيم الدراسات السابقة العربية إلى عدد من الموضوعات على النحو الآتي:

١/١/٦- دراسات تناولت مفهوم الملكية الفكرية وآثاره القانونية والاقتصادية:

دراسة **(عويس، ٢٠٢١)** بعنوان: "دور حماية الملكية الفكرية في دعم وتطوير البحث العلمي"، والتي هدفت إلى التعرف على حقوق الملكية الفكرية: مفهومها، وأهميتها، وأنواعها وأبرز القوانين المنظمة لها، والتعرف على مفهوم البحث العلمي: أنواعه، ومعوقاته، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على قانون حماية الملكية الفكرية المصري، والتعرف على أبرز ما نصت عليه قوانين حماية الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية والاستفادة منها.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: ضرورة إدخال العديد من التعديلات على قانون حق الملكية الفكرية لسنة ٢٠٠٢، وأهمية وجود تشريع أو قانون لحق المؤلف؛ من أجل تشجيع البحث العلمي وتطويره، ودفع الباحثين نحو الإبداع والابتكار.

وتحرص جمهورية مصر العربية على التوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وهي من أوائل الدول في هذا الصدد، مع ضرورة وجود مؤسسة أو هيئة لفض المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

ومن أهم التوصيات في هذه الدراسة ضرورة وضع إستراتيجية متكاملة لحقوق الملكية الفكرية تستشرف المستقبل، وتتعامل مع التطور العلمي والتكنولوجي، ووضع معايير لتقييم الضرر الناتج عن التعدي على حقوق الملكية الفكرية، والشروع في وضع إستراتيجية وطنية للملكية الفكرية الرقمية، والشروع في دراسات البعد الاقتصادي للملكية الفكرية الرقمية وأثرها على الاقتصاد الوطني، وإيجاد السبل الكفيلة بتطوير مؤسسات حقوق الملكية الفكرية لمواكبة ثورة المعلومات والتطور الهائل في استخدام الحاسب الآلي في العالم.

دراسة **(كباشي، ٢٠١٧)** بعنوان: "حماية حقوق الملكية الفكرية"، والتي تناولت حماية حقوق الملكية الفكرية، وركز فيها على أن حماية حقوق الملكية الفكرية تؤدي إلى دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي، وتمثلت مشكلة الدراسة في كيفية حماية حقوق الملكية الفكرية، واتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي. وتناولت الدراسة ماهية الملكية الفكرية، ونشأتها وأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية، وأنواعها والطبيعة القانونية لحقوق الملكية الفكرية، وتأصيلها في الشريعة الإسلامية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن حماية حقوق الملكية الفكرية تؤدي إلى دفع عجلة التقدم الاقتصادي، وأن الملكية الفكرية تشتمل على مفردات مختلفة من نتاج الذهن وهي موجودة في الإسلام، وتوصي الدراسة بنشر الثقافة والمعرفة في مجال حقوق الملكية الفكرية، كما توصي بإنشاء مراكز ثقافية وتنويرية خاصة بالملكية الفكرية، والإفادة من المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الملكية الفكرية.

دراسة **(الشعيني، ٢٠١٤)** بعنوان: "الحماية الجنائية للملكية الفكرية: دراسة مقارنة"، وهدفت إلى دراسة ظاهرة جرائم التعدي على حقوق الملكية الفكرية، والتعرض لهذه الظاهرة من حيث ما تحتويه من جرائم مختلفة، وماهية الوسائل التشريعية التي أقرتها الدول لمواجهتها، وبيان درجة فاعلية هذه الوسائل في تحقيق الحماية الجنائية المطلوبة لحقوق الملكية الفكرية. ومن توصيات الدراسة أن يتدخل المشرع في

مصر باستكمال النقص التشريعي في القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، وتحيز المشرع الفرنسي في بعض الأمور التي لم يأخذ بها المشرع المصري، وأن يصوغ المشرع المصري قانونًا جنائيًّا خاصًّا نحو حماية حقوق الملكية الفكرية بعناصرها وأنواعها جميعًا.

دراسة **(طه، ٢٠١٤)** بعنوان: "الآثار الاقتصادية للتعدي على حقوق الملكية الفكرية"، وتهدف إلى التعرف على أهمية حقوق الملكية الفكرية، وآثارها الاقتصادية مع التركيز على وضع تلك الحقوق في مصر ولبنان، وذلك من خلال تناول الأهمية الاقتصادية لحقوق الملكية الفكرية، وأسباب تزايد الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي والآثار الاقتصادية للتعدي على تلك الحقوق.

دراسة **(عجاج، ٢٠١٤)** بعنوان: "الحماية القانونية الدولية للمصنفات الأدبية والفنية"، وتناولت الحماية القانونية الدولية للمصنفات الأدبية والفنية، وذلك من وجهة النظر الاقتصادية والقانونية والسياسية والثقافية، وتسويغ العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا، ومدى إمكانية تحقيق المرونة القانونية لتنفيذ المعايير الدولية، لا سيما في إطار الاتفاقيات الدولية القائمة. وقد اتبع الباحث في تناوله هذا الموضوع أسلوب البحث العلمي، ومنهج التدرج التاريخي في معالجة إشكاليات البحث من منظور دولي، مع مراعاة البعدين الإقليمي والوطني في تطبيق أدلة تأصيل البحث وشواهده من مراجعها الأصلية قدر المستطاع.

دراسة **(صونية، ٢٠١٢)** بعنوان: "حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري"، وتهدف إلى معرفة مدى وعي المشرع الجزائري بالتغيرات التكنولوجية الحديثة التي من شأنها تهديد حقوق المؤلف، والتي تستدعي أهمية إيجاد حلول قانونية ومنطقية لتجنب الوقوع في هذه التهديدات والاعتداءات في الوسيط الرقمي ومدى توافرها في النص القانوني الجزائري، كذلك عرض النقاط الإيجابية في النص القانوني الجزائري والسلبية منها، وتوصلت الدراسة إلى أن القانون الجزائري - وإن كان يلائم أكثر البيئة التقليدية للمعلومات - ليس بمعزل عن الأحداث والتطورات الحديثة التي عرفها مجتمع المعلومات.

٢/١/٦- دراسات تناولت حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية:

دراسة **(الكشكي، ٢٠٢١)** بعنوان: "رخص المشاع الإبداعي وتأثيرها على حقوق الملكية الفكرية"، وتتناول في جانبها النظري مفاهيم رخص المشاع الإبداعي من منطلق العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية ورخص المشاع الإبداعي، ومدى توافق هذه الرخص بين حق المؤلف والإتاحة للمجتمع، وتدرج هذه الحقوق من التقييد إلى الإطلاق، وما يتصل بها من الاستخدام العادل والملك العام، وأنواع هذه الرخص وطبقاتها، وطرق الإتاحة، وطرق الحصول على المصنفات الخاضعة تحت رخص المشاع الإبداعي، والتعرض للوضع الدولي والعربي لاستخدام رخص المشاع الإبداعي، وأهم المنصات التي تتيح مصنفاتها وفقًا لهذه الرخص، وكان من أهم نتائجها: التأثير الإيجابي للمشاع الإبداعي على حقوق الملكية الفكرية في حفظها، وتوافقها مع بيئة الويب، وعدم إحلال رخص المشاع الإبداعي محل حقوق الملكية الفكرية، بل هي امتداد لها، ومبنية عليها، وعدم إلحاق أي أضرار بحقوق المؤلف المعنوية عند نشر مصنفاته، وفقًا لرخص المشاع الإبداعي. وجاء من أهم توصياتها: حث الجامعات المصرية والعربية على نشر مصنفات، ورسائل جامعية، ومقالات لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، التابعين لها، تحت رخص المشاع الإبداعي، وضرورة الاهتمام في التشريعات المصرية والعربية بإدراج رخص المشاع الإبداعي ضمن قوانينها، وتبني المكتبات الوطنية ووزارات الاتصال رخص المشاع الإبداعي، وإصدار النشرات بالمصنفات التي تدرج تحتها سنويًّا.

دراسة **(نديم، ٢٠١٨)** بعنوان: "حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي بين الحماية القانونية والوصول العادل للمعلومات"، وترجع أهمية هذه الدراسة إلى التعريف بحقوق التأليف الرقمية، كذلك والتعريف بوسائل حماية حقوق التأليف، ومدى تحديث التشريعات الوطنية حتى تتلاءم مع التوجهات الحديثة في مجال حماية حقوق التأليف في البيئة الرقمية، كما هي الحال في المملكة العربية السعودية؛ فهو يعد آلية من آليات تحقيق الاقتصاد الرقمي والتنمية المستديمة. وتتطرق الدراسة إلى الاستخدام العادل بالنسخ غير المصرح به للعمل المحمي بموجب حقوق الطبع والنشر من دون الوقوع في مشكلة؛ شريطة أن تصب عملية النسخ في خدمة الصالح العام بشكل أكبر. وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أثرت موضوع البحث من أهمها: تتوافر مجموعة من الخصائص والسمات للملكية الفكرية على أساس أن الملكية الفكرية الرقمية ثمرة الإبداع الفني، إضافة إلى أهميتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ونتيجة للقفزة الرقمية التي حدثت في العالم فقد أدت إلى إحداث أثر بالغ في شؤون الحياة كافة، كما كان لها أثر مباشر في الملكية الفكرية، فقد أعطت حق التأليف مما يستحقه، وأعطت - كذلك - المستفيد حق الإفادة من المعلومات من دون استخدامها تجاريًا.

كذلك دراسة **(كروم ونصر، ٢٠١٦)** بعنوان: "حقوق الملكية الفكرية بالمكتبات الرقمية - تشريعات سودانية" والتي هدفت إلى إثبات حقوق الملكية الفكرية في ظل البيئة الرقمية الجديدة، وواقع التشريعات السودانية لحماية حقوق الملكية الفكرية. واتبعا فيها المنهج الوصفي التحليلي، مع فحص الإنتاج الفكري العربي والأجنبي في موضوع الرقمنة، ووضع التشريعات والقوانين السودانية في موضوع حماية حق المؤلف. توصلت الدراسة إلى أنه لا تتضمن تعليمات الإفادة من المكتبات في السودان أي لوائح أو موجهات تنص على حماية حق المؤلف أو الملكية الفكرية لمصادر المعلومات الرقمية المتوافرة. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بحماية حقوق الملكية الفكرية، وتشجيع الإبداع وتطوير البحث العلمي، ولابد من إضافة أحكام وتشريعات جديدة للحد من جرائم المعلوماتية المتعلقة بحقوق المؤلف والملكية الفكرية.

دراسة **(بوعناقة، ٢٠١٥)** بعنوان: "الإتاحة الحرة للمعلومات - نموذج العموميات الخلاقة في قطاع المكتبات والمعلومات"، وتتناول استخدامات العموميات الخلاقة في قطاع المكتبات والمعلومات، وآليات تطبيقها في هذا المجال، مع الإشارة إلى نماذج من مكتبات اعتنقت هذا الفكر، واعتمدت هذا النوع من الحقوق لبث محتوياتها ونشرها، وأشارت إلى أنه يثير مبدأ الوصول الحر للمعلومات وحق المواطنين في الحصول عليها، والعديد من التساؤلات حول كيفية تنظيم حقوق المؤلفين في الفضاء الرقمي، وخصوصًا في ظل الانتشار الواسع للتقنيات وانتقال المعلومات بسرعة هائلة، مما يطرح تحديات كبيرة، وتساؤلات عديدة عن كيفية إيجاد نوع من التوازن بين الحماية المفرطة والإتاحة العادلة، وقد ظهرت العموميات الخلاقة، كمحاولة للموازنة بين حق المستخدم في الوصول إلى المعلومات وحق المؤلف في حماية مؤلفاته.

دراسة **(خيري، ٢٠١٣)** بعنوان: "حقوق الطبع وتأثيرها على المكتبات في البيئة الرقمية"، وتهدف إلى دراسة بعض قضايا حقوق الملكية للفكرية في البلاد العربية مع مقارنتها بنظائرها في الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية. ويتضح من هذا البحث وجود تحديات متعلقة بحقوق الملكية الفكرية في الدول الغربية والولايات المتحدة، لكنها أقل حدة عنها في البلدان العربية، خاصة البلدان الأقل في النمو الاقتصادي، ويوجد العديد من الفرص أمام البلدان العربية للإفادة من سهولة الوصول لمصادر المعلومات عبر شبكة الإنترنت، ويمكن اغتنام هذه الفرص بمحاولة وضع حلول بديلة ومبتكرة، فعلى سبيل المثال يمكن التوسع في وضع استثناءات الاستخدام العادل بحيث يوازن بين حقوق مالكي حق الطبع والنشر والمستفيدين من مصادر المعلومات على حد سواء، سواء كانت مصادر المعلومات في شكل مطبوع أم رقمي.

دراسة **(شاهين، ٢٠١١)** بعنوان: "الملكية الفكرية في بيئة التعليم الإلكتروني"، وتهدف إلى التعرف على السياسات المتبعة من جانب الجامعات لحماية الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين من أصحاب الإبداعات الفكرية والعلمية والحفاظ على المحتوى الإلكتروني المقدم منهم، إما لخدمة برامج التعلم الإلكتروني وتحويل المقررات الدراسية للشكل الإلكتروني، وإما لبناء المستودع الرقمي أو المكتبة الرقمية أو الذاكرة الإلكترونية أو غيرها من أشكال حفظ إبداعات المؤسسة وتنظيمها وإتاحتها. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي بهدف التعرف على تلك المبادرات والخطط والمشروعات. أما الجانب الميداني للدراسة فاقتصر على الجامعات المصرية، ومدى تقدمها في تيار التعلم الإلكتروني وتدابيرها المتعلقة بصون الملكية الفكرية.

٣/١/٦- دراسات تناولت ثقافة الملكية الفكرية لدى فئات من المستفيدين أو تدريسها:

دراسة **(الموارديي، ٢٠١٩)** بعنوان: "ثقافة حقوق الملكية الفكرية: دراسة ميدانية على اختصاصي المكتبات والمعلومات في مصر"، وهدفت إلى رصد إلمام اختصاصي المكتبات والمعلومات في مصر بحقوق الملكية الفكرية بصفة عامة، مع التركيز على حق المؤلف بصفة خاصة، بالإضافة إلى رصد مجموعة الإجراءات التي اتخذتها المكتبات في مصر؛ للحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي لرصد مدى إلمام عينة ممثلة من اختصاصي المكتبات والمعلومات بحقوق الملكية الفكرية بصفة عامة، وحق المؤلف بصفة خاصة، وذلك باستخدام استبيان استخدمته الباحثة وحكَّمه أساتذة متخصصون في المجال.

كذلك دراسة **(زكي، ٢٠١٩)** بعنوان: "إدارة الملكية الفكرية في المكتبات الجامعية المصرية: دراسة ميدانية"، وكان الهدف منها التعرف على واقع حماية حقوق المؤلفين في المكتبات الجامعية المصرية، من خلال التعرف على الخدمات التي تقدمها المكتبات الجامعية، وتأثيرها على حقوق المؤلف، والكشف عن الاستثناءات التي ترد على حقوق المؤلف، ومدى تأثيرها على حماية تلك الحقوق، والكشف عن الانتهاكات التي ترتكب بحق المؤلف من قبل اختصاصيي المكتبات والمستفيدين، وأسبابها، والتعرف على التدابير والإجراءات التي تتخذها المكتبات الجامعية لحماية حقوق المؤلف، والتعرف على قوانين حقوق المؤلف ولوائحها ومدى تطبيقها في المكتبات الجامعية، والكشف عن التحديات والمشكلات التي تواجهها المكتبات الجامعية في مجال حق المؤلف. وقد اعتمدت الدراسة في سبيل تحقيق ذلك على منهج البحث الميداني.

دراسة **(الموسوي، ٢٠١٨)** بعنوان: "مدى وعي واتجاهات الطلبة والطالبات في كلية التربية الأساسية بدولة الكويت نحو مفهوم الانتحال وأخلاقيات البحث العلمي"، وهدفت إلى تقصي مدى دراية الطلبة والطالبات في كلية التربية الأساسية في دولة الكويت والتزامهم بأخلاقيات البحث العلمي، لا سيما وعيهم بمفهوم الانتحال، وأشكاله وأسبابه ونتائجه، ومدى شيوعه لديهم، وكيفية تجنبه بحسب تقريرهم الذاتي. وباستخدام استبانة معدة لهذا الغرض خلصت الدراسة إلى وجود ضعف وقصور لدى أغلبية المشاركين في إدراكهم لمفهوم الانتحال وأشكاله، كما اتضح اضطلاعهم المتكرر في ممارساته المختلفة، وحاجتهم للدعم والتوجيه لتجنبه وتفاديه مستقبلًا. وطرحت الدراسة في نهايتها توصيات ومقترحات فاعلة لاحتواء مشكلة الانتحال وتحسين جودة الأداء في البحوث والمهام العلمية لمنتسبي الكليات الجامعية في الكويت.

دراسة **(إمبابي، ٢٠١٨)** بعنوان: "حقوق الملكية الفكرية كمجال للدراسة في أقسام المكتبات والمعلومات العربية: قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات جامعة القاهرة نموذجًا"، وسعت إلى تقديم دراسة مستفيضة تعكس الواقع الفعلي لتدريس حقوق الملكية الفكرية في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات الأجنبية والعربية مع الاستفاضة في تحليل محتوى ما يقدم بقسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بكلية الآداب – جامعة القاهرة، واستعراض أهم التحديات التي تواجهها الأوساط الأكاديمية

لتدريس حقوق الملكية في أقسام المكتبات والمعلومات الأجنبية والعربية، ثم انتقل الإطار التطبيقي للدراسة إلى التعرف بشكل تفصيلي على حقوق الملكية الفكرية في اللائحة الدراسة (القديمة والجديدة) لقسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بكلية الآداب – جامعة القاهرة، ومدى وعي طلاب القسم بالمفاهيم المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية وتطبيقات حمايتها في مصر، وآرائهم حول توافر مقرر دراسي عن حقوق الملكية الفكرية في تخصص المكتبات والمعلومات، وأهمية ذلك للتخصص، ثم يقدم شرحًا مفصلًا لآراء الطلاب بالمرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا حول المحتوى العلمي الذي درسوه عن حقوق الملكية الفكرية والقضايا المرتبطة بها، والتصور المستقبلي لتطويره.

دراسة **(القدال، ٢٠١٤)** بعنوان: "مدى إلمام المكتبيين في السودان بحقوق الملكية الفكرية"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حقوق الملكية الفكرية وأهميتها في المكتبات الرقمية، ثم تعرضت في جانبها التطبيقي إلى مدى إلمام اختصاصي المكتبات والمعلومات في المكتبات الجامعية بولاية الخرطوم بحقوق الملكية الفكرية. وتوصلت الدراسة إلى وجود إلمام بدرجة غير كافية من جانب اختصاصي المكتبات والمعلومات بحقوق الملكية الفكرية.

٤/١/٦- دراسات تناولت حقوق المؤلف:

دراسة **(الشحي، ٢٠٠٩)** بعنوان: "تنازع القوانين في مجال حق المؤلف"، وتناولت هذه الدراسة شقين رئيسين فيما يتعلق بتنازع القوانين في مجال حق المؤلف؛ فتناول الشق الأول القانون الواجب التطبيق فيما يتعلق بتحديد المقصود بالمؤلف، ومن يتمتع بحق المؤلف، وفي هذا الجانب توصلت الدراسة إلى أن القانون الواجب التطبيق لتحديد المؤلف هو دولة النشر الأولى. أما الشق الثاني فهو دراسة القانون الواجب التطبيق على حق المؤلف وتوصلت الدراسة في هذا الجانب إلى اختلاف القانون الواجب التطبيق باختلاف الطريقة التي اعتدي فيها على حق المؤلف.

دراسة **(عبدالصادق، ٢٠٠٠)** بعنوان: "حقوق مؤلفي المصنفات المشتركة"، وهي تهدف إلى اضطلاع رجال القانون والخاضعين لأحكامه بحقيقة القواعد التي تحكم المصنفات المشتركة، ومدى قابلية تطبيق هذه القواعد على المصنفات الحديثة التي ظهرت في الآونة الأخيرة، وكل ذلك في إطار من المقارنة التي تعكس أوجه الشبه والاختلاف بين شتى النظم القانونية، وسعيًا وراء اختيار أفضلها.

٢/٦- الدراسات السابقة الأجنبية:

دراسة **(Fernández& Muriel,2018)** بعنوان: " Copyright Literacy in the Academic Field: Analysis of the Differences Between Faculty, Students and Librarians "والتي تقر بأن حقوق الطبع والنشر تشارك في العديد من الأنشطة التعليمية والإعلامية التي تجري في محيط التعليم العالي، ومن ثم يجب أن يعرف الأساتذة مبادئ حقوق الملكية الفكرية وقواعدها الأساسية بالإضافة إلى الطلاب وأمناء المكتبات. والهدف من هذا البحث تحديد أوجه الاختلاف والتشابه الرئيسة في المعرفة بالقواعد الأساسية لمحو الأمية بحقوق التأليف والنشر بين هذه القطاعات الثلاثة من مجتمع الجامعة: أعضاء هيئة التدريس والطلاب وأمناء المكتبات، من خلال تحليل نتائج ثلاثة استبيانات مختلفة في جامعتين إسبانيتين (إكستريمادورا وغرناطة). وتظهر النتائج أن الأخطاء الجوهرية وسوء الفهم تشترك فيها جميع القطاعات الثلاث.

دراسة **(GOERNER 2016)** بعنوان: Stay Current on Copyright تناولت دور اختصاصي المكتبات والمعلومات في تعليم الطلاب احترام حقوق المؤلف وأثره على السوق، وتأكيد أهمية تثقيف الطلاب بحقوق التأليف والقواعد المرتبطة به، والتي تعزز الإبداع والابتكار ونشر المعرفة. كما يذكر

المؤلف العديد من مصادر الويب التي يمكن أن تساعد اختصاصيي المكتبات والمعلومات على تدريب الطلاب على حقوق المؤلف لحماية المحتوى الذي أنشأوه، ودمج عمل الآخرين.

دراسة **(SEROFF ,2015)** بعنوان: DEVELOPING A CURRICULUM IN INTELLECTUAL FREEDOM وتهدف إلى استطلاع الطرق التي تساعد اختصاصيي المكتبات والمعلومات العاملين بالمكتبات المدرسية لاطلاع الطلاب على حقوقهم ومسئولياتهم فيما يتعلق بالحرية الفكرية. وتشمل هذه الدراسة مجموعة من الموضوعات منها الوصول إلى المعلومات، والرقابة، والملكية الفكرية، والاستخدام المباح.

دراسة **(Kell ،2014)** بعنوان: Perceptions of pennsylvania school librarians regarding their role in providing copyright advice to students, teacher, and administrators in their school وقد هدفت إلى رصد دور اختصاصيي المكتبات والمعلومات العاملين بالمكتبات المدرسة في بنسلفانيا في تقديم الاستشارات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية للطلاب والمعلمين وإدارة المؤسسة التعليمية، اعتمادًا على اثنتين من القوائم البريدية الإلكترونية، وشملت الدراسة ١٨٤ اختصاصيًّا من اختصاصيي المكتبات والمعلومات. وتوصلت الدراسة إلى أن ٨٠% من اختصاصيي المكتبات والمعلومات يقدمون هذه الاستشارات بالفعل.

دراسة **(Dating & Russell ,2014)** بعنوان: Instructing College Students on the Ethics of Information Use at the Reference Desk: A Guide and Literature Review وهدفت هذه الدراسة إلى توفير دليل لاختصاصيي المكتبات والمعلومات في مجموعة من القضايا المتعلقة بأخلاقيات المعلومات مثل: الملكية الفكرية، انطلاقًا من أن لاختصاصيي المكتبات والمعلومات دورًا في توجيه الطلاب نحو أخلاقيات استخدام المعلومات؛ وذلك من خلال مراجعة الأدبيات حول الموضوع، والنظر في سياق أخلاقيات استخدام المعلومات من منظور عالمي.

دراسة **(Olaka & Adkins ،2013)** بعنوان: Problem-solving strategies that Kenyan academic librarians utilize when presented with copyright queries وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الكيفية التي يتعامل بها اختصاصيو المكتبات والمعلومات الأكاديميون الكينيون ذوو المستويات التعليمية المختلفة مع قضايا حقوق المؤلف. واعتمدت على توزيع استبيان على عينة من اختصاصيي المكتبات والمعلومات في ١٤ جامعة في نيروبي بكينيا، والذي بلغ عددهم ٢٥٣ اختصاصيًّا. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود اختلاف بين اختصاصيي المكتبات والمعلومات ذوي المستويات التعليمية المختلفة في طريقتهم في حل المشكلات التي تتعلق بوقف انتهاك حقوق المؤلف في المكتبة، كما تؤكد الدراسة ضرورة تقديم التثقيف الشامل لاختصاصيي المكتبات والمعلومات فيما يتعلق بحقوق المؤلف.

دراسة **(Olaka & Adkins ،2012)** بعنوان: Exploring copyright knowledge in relation to experience and education level among academic librarians in Kenya وتهدف إلى معرفة ما إذا كانت كوادر مختلفة من اختصاصيي المكتبات والمعلومات على أساس المؤهلات الأكاديمية تختلف في مستوى المعرفة بقضايا حق المؤلف. واعتمدت الدراسة على استبيان لجمع البيانات.

دراسة **(Copeland) ،2012)** بعنوان: Emerging Technologies and Copyright: A Librarian's Guide to Fair Use and Copyright ناقشت هذه الدراسة مسألتي الاستخدام المباح وحقوق المؤلف، وكيف يمكن لاختصاصي المكتبات والمعلومات أن يفهموا بشكل أفضل حدود قوانين

الملكية الفكرية في بيئة تعليمية. وتشمل أيضًا مبادئ التوجيهية للاستخدام المباح فيما يتعلق بالمواد التعليمية.

دراسة (**Bishop ،2011**) بعنوان: Copyright Across the Cohort: A Qualitative Evaluation of the Dissemination of Intellectual Property Information on ARL Websites والتي عرضت دراسة أعدتها فريق عمل حقوق المؤلف للمكتبات في جامعة ولاية كولورادو في فورت كولينز بولاية كولورادو فيما يتعلق بقوانين حقوق المؤلف والدور الذي ينبغي أن تؤديه مكتبات الجامعة في المساعدة على وضع الأسئلة المتعلقة بهذه القوانين. وتركز على دور اختصاصيي المكتبات والمعلومات الأكاديميين ليصبحوا قادة حقوق المؤلف، والحاجة للاتصال بين الإدارات الجامعية بحيث تعطى المعلومات بشكل موحد. وتشمل الموضوعات تقييم المعلومات التي تقدمها المكتبات الأكاديمية الأخرى، والأدلة التي أنشئت للطلاب بشأن الانتحال.

دراسة (**Aguirre ،2010**) بعنوان: ENSURING ACCESS TO INFORMATION: A LIBRARIAN'S DILEMMA وتناولت المشكلات التي يواجهها اختصاصيو المكتبات والمعلومات في إيجاد التوازن بين الحق في الحصول على المعلومات وحقوق الملكية الفكرية في الفلبين. وتناقش أحكام القانون الجمهوري رقم ٢٩٤٦ المعروف باسم قانون أمناء المكتبات الفلبيني لعام ٢٠٠٣ الذي يوضح أهمية دور اختصاصيي المكتبات والمعلومات في تنمية القدرة الفكرية للمواطنين, وفهم حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. كما أنه يناقش معوقات حماية حق المؤلف والتدابير اللازمة للتخفيف من تأثير تلك المعوقات.

دراسة (**Alsaffar ،2006**) بعنوان: Copyright Concerns in Online Education وتهدف إلى توضيح سبل الاستخدام المباح للأعمال المحمية بموجب حق المؤلف، كما أنها تسعى إلى تحديد الاختلافات الرئيسة بين حق المؤلف والانتحال، بالإضافة إلى تأكيد دور اختصاصيي المكتبات والمعلومات في توفير التوجيه والتثقيف بشأن هذه القضايا.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

اتفق عدد من الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في الموضوع العام، وهو حقوق الملكية الفكرية، بيد أنها اختلفت في تناولها له في بيئات مختلفة، وفي دول متعددة بعيدة عن بيئة الدراسة الحالية, كما وتناولت الموضوع من وجهات نظر مغايرة، فالدراسة الحالية تفردت في تناولها عينة من اختصاصيي المكتبات والمعلومات تتجاوز ٥٤% من العاملين في المكتبة الجامعية لجامعة أم القرى؛ لرصد مدى وعيهم بحقوق الملكية الفكرية، وهو ما لم تسبق دراسته، على الرغم من دور اختصاصيي المكتبات والمعلومات البارز في الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، كما تناولت الدراسة الحالية قوانين الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية وهو أيضًا ما لم تتناوله أيٌّ من الدراسات السابقة.

٧- ماهية حقوق الملكية الفكرية وأقسامها:

تعرف المنظمة العالمية للملكية الفكرية الملكية الفكرية بأنها: "إبداعات العقل من اختراعات ومصنفات أدبية وفنية وتصاميم وشعارات وأسماء وصور مستخدمة في التجارة، والملكية الفكرية محمية قانونًا بحقوق منها: البراءات وحق المؤلف والعلامة التجارية التي تمكن الأشخاص من كسب الاعتراف أو فائدة مالية من ابتكارهم أو اختراعهم، ويرمي نظام الملكية الفكرية إلى إتاحة بيئة تساعد في ازدهار الإبداع والابتكار".

إن مصطلح الملكية الفكرية مصطلح جامع يضم تحت مظلته كثيرًا من النظم القانونية المتباينة، بما في ذلك حقوق التأليف والنشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية... وغيرها, والتي لا يجمعها معًا سوى سمات قليلة جدًّا، وقد استحدثت تلك النظم القانونية بشكل منفصل وتغطي أنشطة مختلفة، وتعمل بأساليب وطرق متباينة وتثير قضايا مختلفة في مجال السياسات العامة. (هارمس, ٢٠١٢)

وتنقسم حقوق الملكية الفكرية إلى: حقوق الملكية الصناعية، وحقوق الملكية الأدبية والفنية، وهي ما يأتي (المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية):

- **حقوق الملكية الصناعية**: هي الحقوق التي تطبق في مجال الصناعة والتجارة، وتشمل: براءات الاختراع، والعلامات التجارية، والرسوم والنماذج الصناعية، وبيانات المصدر الجغرافية.
- **حقوق الملكية الأدبية والفنية**، وتشمل حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
- **وحق المؤلف** (المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية) هو مصطلح قانوني يصف الحقوق الممنوحة للمبدعين فيما يخص مصنفاتهم الأدبية والفنية، ويغطي حق المؤلف طائفة مصنفات واسعة من الكتب والموسيقى واللوحات والمنحوتات والأفلام والمصنفات الأدبية والفنية كالروايات والقصائد والمسرحيات والأفلام والألحان الموسيقية والصور الشمسية والتماثيل والتصميمات الهندسية... إلى البرامج الحاسوبية وقواعد البيانات والإعلانات والخرائط الجغرافية والرسوم التقنية، وتتضمن الحقوق المجاورة لحق المؤلف حقوق فناني الأداء المتعلقة بأدائهم، وحقوق منتجي التسجيلات الصوتية المرتبطة بتسجيلاتهم، وحقوق هيئات الإذاعة المتصلة ببرامج الراديو والتليفزيون.

أما أهمية الملكية الفكرية فهي تشمل كلًّا من:

- **الأهمية القانونية**: حماية حقوق المؤلفين والمبتكرين والمخترعين من تعدي بعض الناس على مؤلفاتهم واختراعاتهم دون الحصول على إذن سابق منهم.
- **الأهمية الاقتصادية**: تشمل تشجيع سماح الصناعات المحلية للمبدع أو مالك براءة الاختراع والعلامة التجارية أو المؤلف بالإفادة من عمله واستثماره، وتشجيع الاستثمارات الخارجية وجذبها, حماية المنتج من السرقة والنسخ والقرصنة, وتسهيل نقل التقنية وتوطينها، والحد من انتشار المصنفات المقلدة والمنسوخة التي تسبب خسائر كبيرة للمنتجين والوكلاء.(طه، ٢٠١٤)

٨- مراسيم حماية الملكية الفكرية في السعودية:

إن أول قانون يصدر بالمملكة لحماية الملكية الفكرية صدر في العام ١٩٣٩م، وكان يسمى "نظام العلامات الفارقة" الذي أصبح اسمه لاحقًا "نظام العلامات التجارية" (السعودية. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ٢٠٠٢) الصادر ٠١/٠١/١٤٢٣ هـ الموافق: ٢٠٠٢/٠٣/١٥م والذي يهدف إلى تسجيل العلامات التجارية للشركات، والمؤسسات، والأفراد، وحمايتها. ولكن ما يهمنا في هذه الدراسة هي القوانين التي تخص حق المؤلف.

وقد انضمت المملكة في عام ١٤٠٢هـ إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وشرعت الأنظمة التي تكفل حماية حقوق المخترع والمؤلف والعلامات التجارية؛ لما لها من أثر على مستقبل التنمية والتطور في المملكة، كما أن المملكة تلتزم بالأنظمة والاتفاقيات الإقليمية الدولية الخاصة بالملكية الفكرية، مثل: الالتزام بنظام براءات الاختراع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي عام ١٤٢٠هـ. وفي ضوء نظام حماية حقوق المؤلف بالمملكة العربية السعودية نجد أنه صدر مرسومان: المرسوم الملكي رقم م /١١ بتاريخ

١٤١٠/٥/١٩هـ الموافق ١٩٨٩/١٢/١٨م، والمرسوم الملكي رقم م /٤١ بتاريخ ١٤٢٤/٧/٢هـ الموافق ٢٠٠٣/٨/٣٠م، وإنشاء الهيئة السعودية للملكية الفكرية.

١/٨- المرسوم رقم م /١١ بتاريخ ١٤١٠/٥/١٩هـ (السعودية. ١٩٨٩)

وقد ضم هذا المرسوم أربعًا وثلاثين مادة في سبعة أبواب هي:

الباب الأول: المصنفات التي يحمى مؤلفوها

يشمل الكتب والمكتبات والمصنفات الشفوية كالمحاضرات، والمؤلفات المسرحية والتمثيليات والاستعراضات والمصنفات المذاعة بالإذاعة والتلفزيون، وأعمال الرسوم والفن التشكيلي والعمارة والفنون الزخرفية والحياكة الفنية، وأعمال الفنون التطبيقية، وأعمال التصوير الفوتوغرافي، والصور التوضيحية والخرائط الجغرافية، والتصاوير والمخططات (الرسوم الكروكيه)، والمصنفات المجسمة المتعلقة بالجغرافية، أو الطبوغرافيا، أو العمارة، أو العلوم، وأخيرًا برامج الحاسب الآلي.

الباب الثاني: حقوق المؤلف وهي:

١- للمؤلف الحق في نسبة مصنفه إلى نفسه، والاعتراض على كل تحريف، أو تشويه، أو تعديل، أو تغيير.
٢- نشر مصنفه أو تسجيله أو عرضه أو نقله أو ترجمته، وتقرير ما يتعلق بذلك من شروط وقيود.
٣- إدخال ما يراه من تعديل أو إجراء أي حذف من مصنفه.
٤- استغلال مصنفه بأي طريقة من طرق الاستغلال المشروعة.

كما يتناول هذا الباب أوجه الاستخدام المشروعة للمصنف وحقوق التأليف المشترك، كما وتناولت المادة الأخيرة في هذا الباب أن الفلكلور الوطني يعد ملكًا عامًا للدولة، وتمارس الوزارة حقوق المؤلف عليه.

الباب الثالث: انتقال ملكية حقوق المؤلف

ويشمل انتقال حقوق المؤلف بطريقة الإرث أو التصرف القانوني.

الباب الرابع: نطاق حماية حقوق المؤلف ومدتها

يسري هذا النظام على مصنفات المؤلفين السعوديين التي تنشر أو تمثل أو تعرض لأول مرة بالسعودية، ومصنفات المؤلفين السعوديين التي تنشر أو تمثل أو تعرض لأول مرة في بلد أجنبي. وتستمر حماية المؤلف في المصنف مدى حياة المؤلف، ومدة خمسين سنة بعد وفاته.

الباب الخامس: أحكام الإيداع

الباب السادس: العقوبات

الباب السابع: أحكام عامة

٢/٨- المرسوم الملكي رقم م /٤١ بتاريخ ١٤٢٤/٧/٢هـ (السعودية. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ٢٠٠٣):

أصدرت المملكة المرسوم الملكي رقم م /٤١ بتاريخ ١٤٢٤/٧/٢هـ الذى يحل محل نظام حماية حقوق المؤلف الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/١١ والتاريخ ١٩/ ٥/ ١٤١٠هـ. وجدير بالذكر أن تطوير نظم حماية الحقوق الفكرية بالمملكة جاء لتتوافق مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

- ويضم هذا المرسوم ثمانيًا وعشرين مادة، وقد أدمج بعض مواد المرسوم السابق إصداره، كما أضاف تعريفات جديدة لم تسبق الإشارة إليها لكلٍّ من المصنف المشترك, والجماعي، والسمعي، والسمعي بصري، والمشتق، كذلك وأورد تعريفًا للمؤدين، إلى جانب تعريف المؤلف، كما غيَّر اسم الفلكلور الوطني إلى التراث الشعبي.

المصنفات والأعمال المحمية بنظام حقوق المؤلف طبقًا لهذا المرسوم:

١. المصنفات المكتوبة: كالكتب والكتيبات والمقالات والنشرات وغيرها من الأعمال المكتوبة.
٢. المصنفات الدرامية: وتشمل المسرحية والرقصات والتمثيل الإيمائي وغيرها من المصنفات التي أنشئت للأداء المسرحي.
٣. المصنفات السمعية: كالمقطوعات الموسيقية مع الكلمات أو بدونها والمصنفات التي تذاع في الراديو.
٤. المصنفات السمعية والبصرية: كالمصنفات السينمائية وأعمال التلفزيون.
٥. مصنفات فنية: أعمال الرسم وأعمال الفن التشكيلي والرسومات الخطية أو الملونة والتصاميم وأي مصنفات مماثلة.
٦. مصنفات التصوير الفوتوغرافي.
٧. مصنفات الفنون التطبيقية، سواء أكانت يدوية أم صناعية كالمجوهرات.
٨. أعمال تخطيطية: الرسوم التوضيحية والخرائط الجغرافية والرسومات البيانية.
٩. الأعمال المعمارية: التصاميم المعمارية والمجسمات والمباني.
١٠. المصنفات المجسمة: الأعمال ثلاثية الأبعاد المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو العلوم.
١١. المصنفات المشتقة والتي تكون نتيجة ترجمة وتعديل وترتيب ومعالجة لمصنفات أخرى.
١٢. برمجيات الحاسب الآلي.

وقد أضاف للمصنفات المشتقة مادة لقواعد البيانات سواء كانت بشكل مقروء آليًّا أم بأي شكل آخر.

أما المصنفات المستثناة من الحماية:

- الأنظمة واللوائح والأحكام القضائية ونحوها.
- الأفكار، والإجراءات، وأساليب العمل، ومفاهيم العلوم الرياضية، الحقائق المجردة.
- ما تنشره الصحف، والمجلات من أخبار يومية.

٣/٨- جهات حماية الملكية الفكرية في المملكة:

تقوم عدة جهات بمهمة حماية حقوق الملكية الفكرية في المملكة، وهي:

١/٣/٨ - مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية:

تقوم مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية من خلال الإدارة العامة للملكية الصناعية بمنح براءات الاختراع، والعمل على حماية حقوق المخترعين؛ ليكون ذلك حافزًا لهم ومشجعًا على الإبداع والاختراع. وتهتم بمتابعة قضايا الملكية الفكرية على المستوى المحلي والدولي.http://www.kacst.edu.sa

٢/٣/٨ - مكتب براءات الاختراع لدول مجلس التعاون الخليجي:

مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية هو المكتب الإقليمي لبراءات الاختراع، وقد أنشئ لدول المجلس عام ١٩٩٢م، ويُعنى بتطبيق نظام براءات الاختراع لتلك الدول، ويستقبل المكتب

طلبات براءات الاختراع التي تُودع لديه ويفحصها للتأكد من استحقاقها الحماية، ومن ثم إصدار قرارات بمنح براءات الاختراع أو رفض الطلب. وبراءة الاختراع التي يمنحها المكتب سارية المفعول داخل دول مجلس التعاون، ويتولى إدارة المكتب مجلس إدارة وجهاز تنفيذي، ويضم أربع إدارات هي: وحدة الشؤون القانونية - وإدارة الفحص الفني(الموضوعي) - وإدارة الفحص الشكلي - وإدارة الخدمات الإدارية. http://www.gccpo.org

٣/٣/٨- وزارة الثقافة والإعلام:

اهتمت وزارة الثقافة والإعلام بحماية النشاطات المتعلقة بالملكية الفكرية منذ عام ١٤٠٢هـ، ويهدف "نظام حماية حقوق المؤلف" إلى حماية الأعمال الأدبية والفنية وحقوق المؤلف، وهو ما كان له بالغ الأثر في توسيع حركة النشر والتأليف والتوزيع والترجمة، كما وأنه أسهم في المحافظة على الأعمال الأصيلة والتراث الوطني من الضياع وفقدان الهوية، وكانت المملكة قد انضمت إلى الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلفين ١٤٠٦هـ. http://www.info.gov.sa

٤/٣/٨- وزارة التجارة والصناعة:

صدر قرار وزاري رقم (١٧٢٣) وتاريخ ١٤٢٣/٧/٢٨هـ بإصدار اللائحة التنفيذية لنظام العلامات التجارية بهدف حمايتها، وقد نصت المادة الأولى في نظام العلامات التجارية على أنه: "تعد العلامة التجارية في تطبيق أحكام هذا النظام الأسماء المتخذة شكلًا مميزًا أو الإمضاءات أو الكلمات أو الحروف أو الأرقام أو الرسوم أو الرموز أو الأختام أو النقوش البارزة، أو أي إشارة أخرى أو أي مجموع منها تكون قابلة للإدراك بالنظر، وصالحة لتمييز منتجات صناعية أو تجارية أو حرفية أو زراعية أو مشروع استغلال للغابات أو ثروة طبيعية، أو للدلالة على أن الشيء المراد وضع العلامة عليه يعود لمالك العلامة بداعي صنعه أو انتقائه أو اختراعه أو الاتجار به، أو للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات". ويجب على طالب التسجيل التقدم لوزارة التجارة والصناعة لتسجيل علامته التجارية بهدف حمايتها وفق اللائحة التنفيذية لنظام العلامات التجارية (مؤسسة الملك عبدالعزيز للموهبة والإبداع، ١٩٩٠م). http://www.commerce.gov.sa

٥/٣/٨- الهيئة السعودية للملكية الفكرية:

أنشأت المملكة هيئة مختصة بحقوق الملكية الفكرية اعتُمدت بقرار مجلس الوزراء عام ١٤٣٧هـ الموافق ٢٠١٥م، من مبادرات التحول الوطني ٢٠٢٠م، وأنشئت الهيئة في منتصف عام ١٤٣٨هـ بقرار مجلس الوزراء القاضي بالموافقة على الترتيبات التنظيمية لها، وفي عام ١٤٣٩هـ، صدر تنظيم الهيئة؛ حيث إنها تهدف إلى تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، ودعمها، وتنميتها، ورعايتها، وحمايتها، وإنفاذها، والارتقاء بها وفق أفضل الممارسات العالمية. (الهيئة السعودية للملكية الفكرية)

مهمات الهيئة واختصاصاتها:

- إعداد الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها، ووضع خطط عمل وبرامج زمنية لها بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
- اقتراح الأنظمة واللوائح المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.
- تسجيل حقوق الملكية الفكرية، ومنحها وثائق الحماية وإنفاذها.
- توفير المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وإتاحتها للجمهور.
- التوعية بأهمية الملكية الفكرية، وحماية حقوقها.

- تمثيل المملكة في المنظمات الدولية والإقليمية، ذات العلاقة بحقوق الملكية الفكرية، والدفاع عن مصالحها.
- إبداء الرأي في شأن الاتفاقيات الدولية، المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.
- متابعة تنفيذ الالتزامات المترتبة على انضمام المملكة إلى الاتفاقيات الدولية، المتعلقة بالملكية الفكرية.
- تعزيز الإفادة من الملكية الفكرية؛ لبناء اقتصاد متقدم قائم على المعرفة.
- إنشاء قواعد للمعلومات في مجال عمل الهيئة، وتبادل المعلومات مع الجهات المحلية، والإقليمية، والعالمية.
- الترخيص للأنشطة ذات العلاقة في مجال عمل الهيئة.

تعريف الهيئة السعودية للملكية الفكرية للمؤلف وحقوقه والحقوق المجاورة:

من الخدمات التي تقدمها الهيئة السعودية للملكية الفكرية - كما ورد على صفحتها الإلكترونية - حق المؤلف وعرَّفته بأنه نوع من أنواع الملكية الفكرية التي تمنح المؤلفين الحق الحصري في منع استخدام عمل إبداعي أو الموافقة عليه مثل: العمل الأدبي، أو العمل السمعي، أو السمعي البصري أو العمل الفني، وتحدد بفترة معينة، وبموجب حقوق المؤلف، ويمكن للمؤلفين تحقيق دخل اقتصادي للأنشطة الإبداعية الجديدة بالإضافة إلى الحماية من الاستخدام غير المصرح به لأعمالهم.

وقد عرفت المؤلف بأنه الشخص الذي ابتكر المصنف في حالة:

- إذا ذكر اسمه على المصنف ما لم يوجد دليل على عكس ذلك.
- إذا لم يذكر اسمه على المصنف أو ذكر اسمًا مستعارًا، فإن الناشر الذي يظهر اسمه على العمل هو ممثل عنه.
- الأشخاص الذين شاركوا في إنشاء المصنفات الصوتية والمسموعة والمرئية هم مؤلفون مثل: مؤلفي النص، والسيناريوهات، وكتاب الحوار، والمخرجين.

وأوردت للمؤلف نوعين من الحقوق:

حقوق مالية (لها مدة حماية معينة، نظام حق المؤلف)

- طبع المصنف ونشره.
- تحوير العمل أو ترجمته إلى لغات أخرى.
- أشكال الاستغلال المادي جميعًا للمصنف كترخيص العمل أو تأجيره لآخرين.

حقوق أدبية (حقوق أبدية)

- حق المؤلف في نسبة المصنف إليه.
- الحق في الاعتراض على أي اعتداء على المصنف.
- حق المؤلف في تقرير نشر مصنفه.
- حق المؤلف في تعديل المصنف.
- حق المؤلف في سحب المصنف من التداول.

أما الحقوق المجاورة فقد نصت الهيئة على صفحتها أن المقصود بها كل من:

- فنان الأداء. • منتج التسجيلات الصوتية. • هيئات البث.

ج- متطلبات المصنف الإبداعي لدى الهيئة السعودية لحماية الملكية الفكرية:

يحمي هذا النظام المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم، أيًّا كان نوع هذه المصنفات، أو طريقة التعبير عنها، أو أهميتها، أو الغرض من تأليفها بحيث:

- يجب أن يكون تعبيرًا عن الفكرة وليس الفكرة نفسها.
- أن تكون للعمل أصالة؛ ومفهوم الأصالة مشابه نوعًا ما للإبداع، لكنها تعني أن العمل يُنشأ بشكل مستقل، ولا يُنسخ من عمل آخر.

أما المصنفات الأجنبية فقد نصت على أن تحمي الأعمال والمصنفات الأجنبية في الحالات التالية:

- تنشر أعمال المؤلفين غير السعوديين في المملكة العربية السعودية ، أو تنتج أو تؤدى أو تعرض لأول مرة.
- أن تكون من بين المصنفات المحمية بموجب اتفاقيات أو معاهدات دولية بشأن حماية حق المؤلف، والتي تكون المملكة طرفًا فيها.

د- خطوات تسجيل الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية:

تسجل الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية من خلال الهيئة السعودية للملكية الفكرية عن طريق الخطوات الخمس التالية:

١- يجب توافر الشروط اللازمة لتسجيل الملكية الفكرية، سواء كانت براءة اختراع أم حق المؤلف والحقوق المجاورة: (العلامة التجارية – النماذج الصناعية – التصميمات التخطيطية للإدارات المتكاملة – الأصناف النباتية).
٢- تسجل الملكية الفكرية من خلال الدخول على الموقع ومن خلال البحث عنه أو الدخول على هذا الرابط مباشرة https://www.saip.gov.sa.
٣- ثم الدخول على المجال الذي يود المواطن أن يسجل فيه الملكية الفكرية، ومن بعد ذلك يقرأ الشروط، ويتأكد من توافرها.
٤- ومن بعد ذلك يسجل الدخول باسمه والبريد الإلكتروني الخاص به وكلمة السر، ثم يودع طلبًا للحصول على الملكية الفكرية.
٥- ويُرفِق البيانات والأوراق المطلوبة من قبل الموقع، ثم ينتظر المواطن الموافقة على الطلب الذي قدمه.

شروط طلب التسجيل:

يجب أن يستوفي طلب التسجيل الشروط الآتية:

- ألا يكون المصنف أو أي من محتوياته مخالفًا لأحكام الشريعة الإسلامية أو أنظمة المملكة أو الآداب العامة.
- اكتمال البيانات والمرفقات المطلوبة للتسجيل.
- أن تقتصر طلبات التسجيل على مصنف واحد، ويراعى في ذلك طبيعة المصنفات.
- ألا يكون المصنف من المصنفات المستثناة من الحماية في النظام.
- أن يكون المصنف في شكله النهائي وليس مسودة أو عمل تحضيري لإعداده.
- سداد المقابل المالي المعتمد وفق أحكام هذه اللائحة.
- أي ضوابط أو شروط أو متطلبات إضافية تصدر بموجب قرار من الرئيس التنفيذي للهيئة.

وقد أطلقت الهيئة خدمة التسجيل الاختياري لمصنفات حق المؤلف (البرامج الحاسوبية والتطبيقات الإلكترونية – والتصاميم المعمارية)، كمبادرة من الهيئة لحفظ حقوق الملكية الفكرية لأصحابها، كما أطلقت الهيئة أعمال الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، فضلًا عن التعاون مع الجهات الوطنية وتوقيع اتفاقيات تعاون مع عدد من الجهات لتفعيل معاهدة مراكش لتسيير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة المكفوفين وذوي الإعاقات البصرية، وإطلاق خدمة التسجيل الاختياري لمصنفات حق المؤلف، كما وقعت الهيئة ثلاث اتفاقيات لتفعيل برنامج المسار السريع لفحص براءات الاختراع، والتي تهدف إلى تسريع إجراءات تسجيل براءات الاختراع السعودية في البلدان التي تم التوقيع معها.

أما الشراكات الدولية فقد عقدت الهيئة السعودية للملكية الفكرية شراكة إستراتيجية مع خمسة المكاتب الرائدة في العالم، بالإضافة إلى تعزيز البرامج المشتركة مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو)؛ إذ وقَّعت الهيئة مذكرات تفاهم مع كلٍّ من مكتب الملكية الفكرية الكوري (KIPO)، ومكتب البراءات والعلامات التجارية الأمريكي (USPTO)، والإدارة الوطنية للملكية الفكرية بجمهورية الصين الشعبية (CNIPA)، ومكتب البراءات الياباني (JPO)، ومكتب البراءات الأوروبي (EPO)، وفعَّلت من خلالها ٧٨% من النشاطات المشتركة، منها ما يتعلق ببناء القدرات وتبادل الخبرات وتطوير تقنية المعلومات وتبادل البيانات وتطوير سياسات الملكية الفكرية وإستراتيجيتها، وتطوير العمليات ورفع مستوى الجودة وعقد الاتفاقيات المشتركة لتوفير المسار السريع لفحص طلبات براءات الاختراع.

كما وقَّعت الهيئة عدة برامج تنفيذية في إطار مذكرات التفاهم لتوفير المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وإتاحتها للجمهور من خلال تبادل بيانات مجالات الملكية الفكرية، وتتمثل في براءات الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية المنشورة والمسجلة في البلدين، إذ تعمل الهيئة على توسيع نطاق تغطية بيانات الملكية الفكرية وحجمها، وتوافرها لدى مركز معلومات الملكية الفكرية التابع للهيئة؛ لتمكين المخترعين والمبتكرين السعوديين من البحث في الابتكارات والتقنيات السابقة على المستوى الدولي؛ لنقل التقنية وتطوير حلول واختراعات جديدة، كما يهدف البرنامج إلى تعريف مجتمعات الأعمال والمجتمعات العلمية والبحثية الدولية بحقوق الملكية الفكرية المسجلة في البلدين.

ومن منطلق تعزيز كفاءة العاملين في مجال الملكية الفكرية أنشأت الهيئة السعودية للملكية الفكرية أكاديمية الملكية الفكرية بالشراكة مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية لتكون منبرًا لتلقي كل العلوم الخاصة بالملكية الفكرية والورش التعريفية المتعلقة بها. (وكالة الأنباء السعودية، ٢٠٢٠)

٩-مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية:

أسست المكتبة الجامعية لجامعة أم القرى بمكة المكرمة في سنة ١٣٨٨هـ، وذلك بتوحيد مكتبتي كليتي الشريعة والتربية في مكتبة واحدة. وفي عام ١٣٩١هـ، ضمت الكليتان (كلية التربية والشريعة) والمكتبة الجامعية الملحقة بهما إلى جامعة الملك عبدالعزيز. وفي عام ١٣٩٤هـ، شيد للمكتبة الجامعية مبنى جديد مكون من ثلاثة طوابق بمقر الجامعة بالعزيزية.

وتشتمل أهدافها على: (جامعة أم القرى. عمادة شئون المكتبات، ٢٠١٩)

- توفير مصادر المعرفة الإنسانية لخدمة التخصصات العلمية المختلفة بالجامعة.
- تطوير النظم المكتبية بما يتفق مع التطورات الحديثة في مجال خدمات المكتبات والمعلومات.
- تقديم الخدمات المعلوماتية والمكتبية؛ لتيسير سبل البحث والاسترجاع، وذلك من خلال ما تصدره من مطبوعات، وفهارس ببليوجرافيات، وأدلة، وكشافات... إلخ.
- تبادل مطبوعات الجامعة ومطبوعات العمادة مع الجامعات والمؤسسات العلمية بالداخل والخارج، والتعاون والتنسيق مع الجهات المماثلة.

- إعداد برامج تعريفية للطلاب والطالبات وأعضاء هيئة التدريس بالخدمات التي تقدمها، والتدريب على كيفية استخدام مصادر المعلومات المتوافرة، وكيفية الإفادة من موجودات العمادة.
- تقديم خدمات للمستفيدين عن طريق الرد عن الاستفسارات، وتلبية الطلبات في أسرع وقت ممكن.
- تهيئة المناخ المناسب داخل المكتبة للدراسة والبحث.

وملخص الأهداف كما ذكر على صفحة عمادة المكتبات بالجامعة هو وضع ما يتوافر لديها من مصادر المعلومات في متناول القراء والباحثين بأسرع وقت ممكن.

للمكتبات دور مهم في حماية حقوق الملكية للمؤلف، وحتى لا تنتهك تلك الحقوق فلا بد من حصولها على تصاريح من أصحاب حقوق المؤلف لرقمنتها، مع دفع الرسوم المفروضة على بعض المصنفات، مع اتباع إرشادات الاستخدام المباح، ويعرف الاستخدام المباح بأنه التوازن في استخدام المعلومات بين حماية حقوق المؤلفين في ملكيتهم الفكرية وبين حق المجتمع في الوصول إلى مصادر المعرفة من أجل التطوير والبحث. (بدر، ٢٠١٣)

ويسمح الاستخدام المباح باستخدام الموارد الخاضعة لحق التأليف من دون الحصول على إذن، وتختلف نسبة هذا الاستخدام من بلد إلى آخر، لكنها عادة عشر العمل، ويعتمد على الغرض من الاستخدام، وطبيعة العمل وعدد النسخ والتأثير (المواردي، ٢٠١٩).

لكن مع التطور التكنولوجي نتجت مجموعة من المشكلات القانونية التي تتعرض لها بعض خدمات المكتبات، وظهرت مجموعة من المخاوف في العصر الرقمي عند تقديم الخدمة المرجعية تتمثل في وقوع اختصاصي المراجع في بعض المخالفات القانونية عند تقديمه المواقع والعناوين على الإنترنت للمستفيدين, أو ربط مواقع المكتبة بعدد من الروابط التي تلبي احتياجات المستفيدين، ولذلك ينبغي أن يكون اختصاصيو المراجع على وعي بقانون الحماية الفكرية عند تقديم تلك المواقع؛ لكيلا يحدث انتهاك لتلك الحقوق.

وللتغلب على ذلك يجب على المكتبات تحديد طبيعة استخدام هذه المصنفات: هل هو استخدام ذو طبيعة تعليمية أو لأغراض تجارية؟ وتحديد طبيعة المصنف المحمي بموجب حق النسخ، مع ملاحظة أن تحديد عدد الصفحات التي تنسخ يخضع إلى حد كبير للجدل، وكلما قل عدد الأجزاء المنسوخة كان ذلك أفضل. (العبود، ٢٠٠٥)

كانت خدمات المعلومات تقدم للمصادر الورقية، وكان ذلك لا يطرح صعوبات قانونية كثيرة؛ إذ إن شراء المكتبة للنسخة الورقية يخول لها الاستخدام والإعارة المفتوحة والمتعددة من دون ترخيص أو إذن سابق من أصحاب الحقوق.

أما المواد التقليدية فلا تتعرض المكتبات لمشكلات قانونية، وأما المواد الرقمية فقد أصبح الأمر مختلفًا؛ إذ ينزل المستفيد تلك المواد من موقع المكتبة على الإنترنت، وبذلك قد يؤثر على حقوق المؤلف، وقد نصت المادة رقم (٦) من اتفاقية المنظمة العالمية للملكية الفكرية على أن حق الإعارة لا يتطلب الحصول على تراخيص، فهو متاح للجميع، وللمواد جميعًا التي تقتنيها المكتبة بطريقة شرعية.

كما نصت المادة رقم (٨) من الاتفاقية نفسها على أنه يحق لبعض المكتبات عمليات استنساخ مجموعتها للحفظ ومعالجة الوثائق بطريقة تجعلها في متناول المستفيدين. (لخضر، ٢٠١٣)

ولذلك تأتي هذه الدراسة للوقوف على وضع مكتبة الملك عبدالله الجامعية وموازنتها بين حق المؤلف وحقوق المستفيدين.

١٠- اختصاصيو المكتبات والمعلومات بمكتبة الملك عبدالله وحقوق المؤلف:

ينص الميثاق الأخلاقي لمهنة المكتبات والمعلومات الذي وصفه الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) على أن من واجبات اختصاصي المكتبات والمعلومات ضمان إتاحة المعلومات للمجتمع من أجل التنمية الذاتية والتعليم والثقافة والمشاركة في الأنشطة المجتمعية في إطار حماية الملكية الفكرية، وضمان أمن المعلومات وسلامتها، كما عليه تشجيع التداول الحر للمعلومات والمصادر والتراخيص المفتوحة وغيرها من وسائل إتاحة المعلومات بصورة عادلة وسريعة واقتصادية ودعمها. (عبدالهادي وخليل)

إن وعي اختصاصي المكتبات والمعلومات بحقوق المؤلف أمر مهم، خاصة مع العصر الرقمي الذي نعيشه، فحصول المكتبة على المصادر الرقمية يحدث من خلال مجموعة من التراخيص، ولذلك يجب أن يكون اختصاصيو المعلومات على علم بالقانون الوطني لحق المؤلف، بما يجعلهم قادرين على تمييز التراخيص التي تهدف إلى حفظ التوازن بين حقوق المؤلفين وحقوق المستفيدين في الاستخدام المباح (المواردي، ٢٠١٩)، كما ويجب عليهم تثقيف المستفيدين وتوعيتهم لحقوق المؤلفين، وحدود الاستخدام المباح، وكيفية الحصول على أذونات مناسبة وتراخيص من أصحاب الحقوق بوصفها جزءًا أساسيًّا من عملهم اختصاصيي مكتبات ومعلومات (Benson,S.R.,2017)

أما اختصاصيو المكتبات والمعلومات العاملون بمكتبات الجامعات فعليهم الإجابة عن الاستفسارات جميعًا حول حق المؤلف؛ لأنهم يمثلون المصدر الموثوق به في الحرم الجامعي، ولهم الحق في التعامل مع منسوبي كليات الجامعة وإداراتها جميعًا معًا، ومن ثم نشر ثقافة حق المؤلف على نطاق أوسع منهم (Ryan, m.L.,2011)

ويتمثل واجب اختصاصيي المكتبات والمعلومات تجاه حق المؤلف في وضع سياسة حقوق المؤلفين ونشرها، وضمان حماية المعلومات التي تنتجها المؤسسة التي يعملون بها مع تذكير المستفيدين بأن المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت ليست مجانية، وعدم التردد في اتخاذ الإجراءات القانونية إذا ظهر اعتداء على حقوق المؤلف. (Altman, E,1997).

١/١٠- سمات اختصاصيي المكتبات وخصائصهم (عينة الدراسة)

يعمل بمكتبة الملك عبدالله الجامعية خمسون موظفًا؛ نصفهم من الذكور والنصف الآخر من الإناث، فعدد الموظفين في شطر الرجال هو ٢٥ موظفًا أجاب منهم الاستبيان ٢٤ موظفًا، فكانت نسبتهم ٨٨,٩ % من إجمالي عينة الدراسة، أما في شطر الطالبات - وبالرغم من الاتصال بهن عدة مرات - فلم يستجب منهن إلا ثلاث موظفات فقط بإجابة الاستبيان، وبنسبة ١١,١% فقط من إجمالي العينة، كما هو موضح في الجدول رقم (١)، وبذلك تمثل عينة الدراسة ٥٤% من إجمالي العاملين، وهي نسبة جيدة لقياس مدى الوعي بموضوع الدراسة لديهم.

وقد تفاوتت مؤهلات الذين أجابوا الاستبيان من الشطرين ما بين الحاصلين على ماجستير المكتبات وعددهم ثلاثة موظفين، واثنان حاصلان على الدبلوم العالي في المكتبات والمعلومات، أما الباقون وعددهم ٢٢ موظفًا وموظفة، فمنهم ١٤ موظفًا من الحاصلين على البكالوريوس في علم المعلومات، وأربعة في تخصص الدراسات الإسلامية، وأربعة من الثانوية العامة.

جدول (١) نوع العاملين وعددهم من عينة الدراسة

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكر	٢٤	%٨٨.٩
أنثى	٣	%١١.١

ويبين الجدول (٢) أن ٤٠,٧% من العاملين لهم خبرة من ست إلى عشر سنوات، يليهم ٣٧% ممن لهم خبرة أكثر من ١٥ عامًا، ويليهم ١٨,٥% من العاملين من ذوي الخبرة من ١١ إلى ١٥ عامًا، وبذلك يكون أكثر من ٩٤% من العاملين من عينة الدراسة لهم سنوات خبرة أكثر من ١٠ سنوات، وهي نسبة كبيرة تدل على خبرة جيدة في مجال العمل، منهم اثنان من المديرين، وأربعة رؤساء أقسام، وخمسة عشر اختصاصي معلومات.

جدول (٢) سنوات الخبرة للعاملين من عينة الدراسة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من خمس سنوات	١	%٣.٧
٦-١٠ سنوات	١١	%٤٠.٧
١١-١٥ سنة	٥	%١٨.٥
أكثر من ١٥ سنة	١٠	%٣٧
المجموع	٢٧	%١٠٠

أما المستوى الوظيفي للعاملين بمكتبة الملك عبدالله فيتضح من جدول (٣) وجود مديرين اثنين بنسبة ٧,٥%، وأربعة رؤساء أقسام بنسبة ١٤,٨ % من إجمالي العينة، و٥٥,٥% لاختصاصي المعلومات، وهي نسبة جيدة لاستطلاع آرائهم حول موضوع الدراسة، وتعكس صورة المجتمع الأصلي للعاملين بالمكتبة، وأما السكرتارية والإداريون فنسبتهم لا تتعدى ٢٢,٢%.

جدول (٣) المستوى الوظيفي للعاملين من عينة الدراسة

المستوى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
مدير	٢	%٧.٥
رئيس قسم	٤	%١٤.٨
اختصاصي معلومات	١٥	%٥٥.٥
سكرتارية وإداريون	٦	%٢٢.٢
المجموع	٢٧	%١٠٠

٢/١٠- معرفة العاملين بالمكتبة بحقوق الملكية الفكرية ودورها في الحفاظ على حقوق المؤلفين:

لمعرفة مدى إلمام اختصاصي المعلومات العاملين بمكتبة الملك عبدالله الجامعية بحقوق الملكية الفكرية بصفة عامة، وحق المؤلف بصفة خاصة، فقد وُجِّه لهم عدد من الأسئلة والعبارات للوقوف على ذلك.

١/٢/١٠- مصدر معرفة العاملين بقوانين حماية الملكية الفكرية:

بسؤال العاملين عما إذا كانوا قد درسوا قوانين حماية الملكية الفكرية ولوائحها في أيٍّ من المقررات خلال سنوات دراستهم الجامعية، فقد أجاب ٣٧% فقط منهم أنهم درسوها في بعض المقررات في قسم علم المعلومات، وذلك موضح بجدول (٤)، وهذه المواد هي إدارة المعرفة والمكتبة الرقمية، ومناهج البحث العلمي وأمن المعلومات، ومقدمة في علم المعلومات ومادة حفظ المعلومات واسترجاعها.

أما الذين لم يدرسوا قوانين حماية الملكية الفكرية في دراستهم ونسبتهم ٦٣% من إجمالي العينة فقد أفادوا بأن مصدر حصولهم على المعلومات المتعلقة بموضوع حقوق الملكية الفكرية هو الاطلاع على التعاميم الرسمية أثناء عملهم بالمكتبة، وحضور بعض الندوات وأخيرًا من القراءة الخاصة والاطلاع ومن الإنترنت وغيره من مصادر المعلومات؛ بسبب وجودهم في بيئة عمل تهتم بحقوق الملكية الفكرية - على حد قولهم.

جدول (٤) دراسة العاملين لقوانين الملكية الفكرية ولوائحها

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٠	%٣٧
لا	١٧	%٦٣
المجموع	٢٧	%١٠٠

٢/٢/١٠- إلمام العاملين بقوانين حماية الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية:

سئل العاملون من عينة الدراسة عن مدى معرفتهم بقوانين حماية الملكية الفكرية الصادرة بالمملكة الصادرة في كل من عام ١٤١٠, وعام ١٤٢٤، وقد أجاب عدد كبير منهم بلغ ٢٢ موظفًا بمعرفتهم ذلك، بنسبة ٨١,٥ % من إجمالي عينة الدراسة، وهي نسبة متوقعة بناء على تعرضهم لها أثناء دراستهم في بعض المقررات أو أثناء عملهم، كما ذكروا في إجابة جدول (٤), على حين أجاب اثنان منهم بـ (موافق إلى حد ما)، على حين أفاد اثنان آخران بعدم معرفتهم وجود هذا القانون، وهم من الإداريين، وذلك يتضح من جدول (٥).

جدول (٥) معرفة اختصاصيي المكتبات والمعلومات بقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية بالمملكة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق	٢٢	%٨١.٥
أوافق إلى حد ما	٣	%١١.١
لا أوافق	٠	٠
لا أوافق إلى حد ما	٠	٠
لا أدري	٢	%٧.٤
المجموع	٢٧	%١٠٠

٣/٢/١٠- إيمان العاملين بأهمية حقوق الملكية الفكرية:

تعد حقوق الملكية الفكرية أساس التقدم والتنمية الاقتصادية في أي بلد، وحماية تلك الحقوق تشجع على الابتكار، وتحفز على الإبداع، وتحمي من السرقة والانتحال والقرصنة، وباستطلاع آراء العاملين حول عبارة: "تساعد حقوق الملكية الفكرية الأشخاص في الحفاظ على اختراعاتهم وابتكاراتهم من استغلال

الآخرين من دون إذن منهم"، جاء متوسط الإجابات ٥,٤، والانحراف المعياري ٩,٣٧؛ إذ إن العاملين جميعًا موافقين عليها, فقد أفاد ٨٨,٩% منهم بأنهم موافقون، على حين نسبة ١١,١% منهم موافق إلى حد ما، وذلك يتضح من جدول (٦)، فلم يعترض أي منهم على ذلك، مما يدل على مدى اقتناعهم بأهمية قوانين حماية الملكية الفكرية، ومن ثم لن ينتهكوا هذه الحقوق أثناء تقديم الخدمات المعلوماتية للمستفيدين من المكتبة.

جدول (٦) إيمان العاملين بأهمية حقوق الملكية الفكرية

العبارة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أدري	المجموع
مدى مساعدة حقوق الملكية الفكرية الأشخاص في الحفاظ على اختراعاتهم وابتكاراتهم من استغلال الآخرين	٢٤	٣	٠	٠	٠	٢٧
	%٨٨.٩	%١١.١	٠	٠	٠	%١٠٠
العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية وتقدم البحث العلمي	٢٠	٥	٠	٠	٢	٢٧
	%٧٤.١	%١٨.٥	٠	٠	%٧.٤	%١٠٠

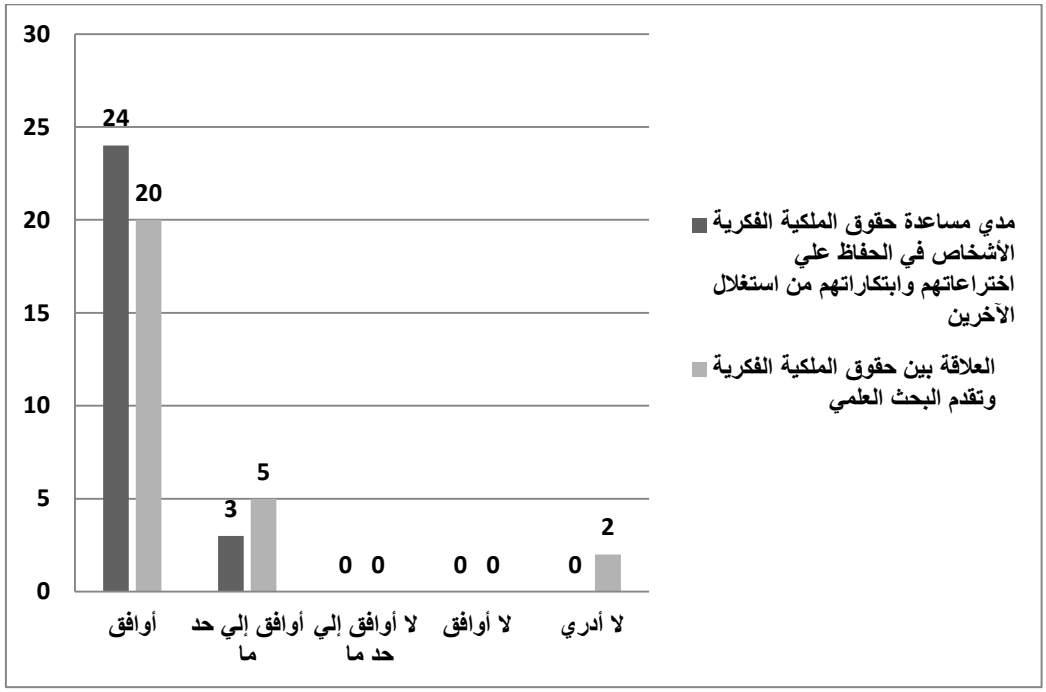

شكل رقم (٢) إيمان العاملين بأهمية حقوق الملكية الفكرية

ومما يؤكد اهتمام العاملين بالمكتبة، واقتناعهم بأهمية قوانين حماية الملكية الفكرية إجابتهم حول العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية وتقدم البحث العلمي في دولة معينة؛ إذ وافق ٧٤,١% منهم على أهمية هذه الحقوق، على حين أفاد ١٨,٥% منهم بأنهم موافقون إلى حد ما، على حين ذكر اثنان فقط منهم بنسبة ٧,٤% ذكرا أنهما لا يعلمان، وربما يكونا من الإداريين العاملين بالمكتبة كما يتضح من جدول (٦).

٣/١٠- مدى إلمام العاملين بأقسام حماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلف:

يوجد نوعان من الحقوق الممنوحة بموجب حق المؤلف وهي: الحقوق الاقتصادية التي تمكن صاحبها من جني عائدات مالية من استخدام الآخرين لمصنفاته. والحقوق المعنوية التي تحمي مصالح المؤلف غير الاقتصادية. (الكشكي,٢٠٢١)

وقد ورد بالمرسوم الملكي رقم م /٤١ بتاريخ ١٤٢٤/٧/٢ هـ في المادة الثامنة والمادة التاسعة نوعان من الحقوق للمؤلف؛ أولها: الحقوق الأدبية، فله الحق في نسبة المصنف إليه، أو نشره باسم مستعار، أو بدون اسم، والاعتراض على أي تعدٍّ على مصنفه، ومنع أي حذف، أو تغيير، أو إضافة، أو تحريف، أو تشويه، أو أي مساس آخر بالمصنف نفسه، كما من حقه إدخال ما يراه من تعديل، أو إجراء أي حذف على مصنفه، أو سحبه من التداول. (السعودية. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ٢٠٠٣). وهذه الحقوق هي حقوق أبدية للمؤلف، ولا تقبل التنازل، ولا تسقط بالتقادم.

ثانيها: الحقوق المالية: وفيها للمؤلف أو من يفوضه حق طبع المصنف ونشره على شكل مقروء، أو تسجيله على أشرطة مسموعة، أو مرئية، أو أسطوانات مدمجة، أو ذاكرة إلكترونية، أو غير ذلك من وسائل النشر، كذلك وترجمة المصنف إلى لغات أخرى، أو اقتباسه، أو تحويره، أو إعادة توزيع المادة المسموعة، أو المرئية. كما له نقل المصنف إلى الجمهور بأي وسيلة ممكنة، مثل: العرض، أو التمثيل، أو البث الإذاعي، أو عبر شبكات المعلومات وأشكال الاستغلال المادي جميعًا لمصنف بوجه عام، بما في ذلك التأجير التجاري المسموح به.

وبذلك تنقسم حقوق الملكية الفكرية إلى قسمين هما: حقوق الملكية الصناعية، وحقوق الملكية الأدبية والفنية، وبسؤال العاملين حول تلك الأقسام، وهل تشمل حق المؤلف فقط (جدول رقم ٧) فقد جاءت أكبر نسبة تكرار ٤٤,٤% لخانة أوافق إلى حد ما , ونفى ٣٧% منهم ذلك، على حين أجاب ١٤,٨% منهم بأوافق, بينما ذكر موظف واحد أنه لا يدري، وهو ما يدل على الفكرة الخطأ لدى هؤلاء العاملين عن أقسام حماية الملكية الفكرية.

جدول (٧) حقوق الملكية الفكرية تشمل حق المؤلف فقط

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق	٤	%١٤.٨
أوافق إلى حد ما	١٢	%٤٤.٤
لا أوافق	١٠	%٣٧
لا أدري	١	%٣.٧
المجموع	٢٧	%١٠٠

ولمعرفة مدى وعي اختصاصي المكتبات والمعلومات بأنواع حقوق المؤلف وجهت عبارة خطأ بأن حق المؤلف يغطي الحقوق المالية فقط، وقد نفى العبارة ٢٠ موظفًا بنسبة ٧٤,١% من عينة الدراسة وهي نسبة عالية تدل على معرفة أغلب العاملين بحقوق الملكية الفكرية، على حين وافق موظف واحد، ووافق إلى حد ما أربعة موظفين، وذكر موظف واحد أنه لا يوافق إلى حد ما، على حين أفاد آخر بأنه لا يدري، وهؤلاء جميعًا يمثلون نسبة ٢٥,٩%؛ أي ربع عينة الدراسة تقريبًا كما هو موضح في جدول (٨).

جدول (٨) يغطي حقَّ المؤلف نوعٌ واحدٌ من الحقوق وهو الحقوق المالية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق	١	%٣.٧
أوافق إلى حد ما	٤	%١٤.٨
لا أوافق	٢٠	%٧٤.١
لا أوافق إلى حد ما	١	%٣.٧
لا أدري	١	%٣.٧
المجموع	٢٧	%١٠٠

٤/١٠- معرفة العاملين محل الدراسة بالمصنفات التى تتمتع بحماية حق المؤلف والشروط الواجب توافرها في هذه المصنفات:

جدول (٩) معرفة العاملين بالمصنفات التي تتمتع بحماية حق المؤلف والشروط الواجب توافرها في هذه المصنفات

العبارة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أدري	المجموع
يحمي حق المؤلف المصنفات الأدبية والفنية من كتابات، ومصنفات موسيقية، ومصنفات سمعية وبصرية، والمصنفات التي تستعمل تقنيات المعلومات كبرامج الحاسب الآلي، وقواعد البيانات الرقمية	١٤	١٠	٠	١	٢	٢٧
	%٥١.٩	%٣٧	٠	%٣.٧	%٧.٤	%١٠٠
لا تتمتع المصنفات المنشورة على شبكة الإنترنت بحماية حقوق المؤلف	٧	١٠	٣	٥	٢	٢٧
	%٢٥.٩	%٣٧	%١١.١	%١٨.٥	%٧.٤	%١٠٠
يحمي حق المؤلف الأفكار حتى إذا كانت تلك الأفكار غير معبر عنها	٤	٥	٠	١٤	٤	٢٧
	%١٤.٨	%١٨.٥	٠	%٥١.٩	%١٤.٨	%١٠٠

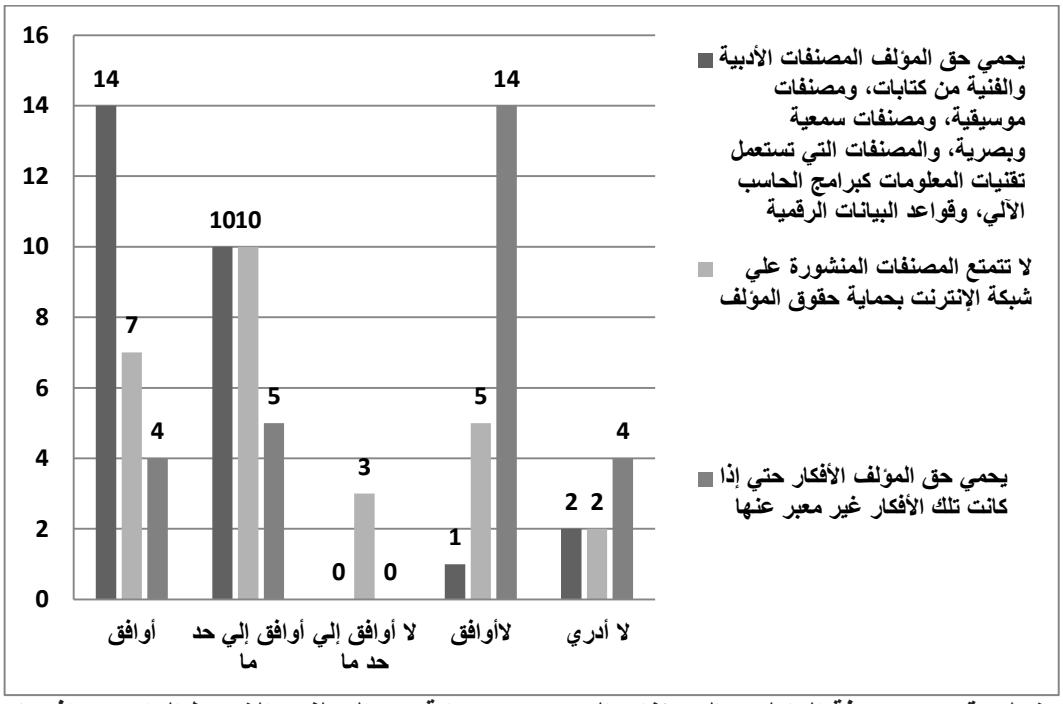

شكل رقم (٢) معرفة العاملين بالمصنفات التي تتمتع بحماية حق المؤلف والشروط الواجب توافرها في هذه المصنفات

سبق ذكر المصنفات التي تقع حماية حق المؤلف في القوانين السعودية، وهو ما يجب أن يكون اختصاصيو المعلومات على علم بها، خاصة أن الحماية لا تقع على المصنفات التقليدية فحسب، بل شملت الرقمية أيضًا، ولذلك وجهت ثلاث عبارات للوقوف على مدى علم اختصاصيي المعلومات بمكتبة الملك عبدالله الجامعية عن المصنفات التي تتمتع بحماية حق المؤلف، والشروط الواجب توافرها في هذه المصنفات، فوجه سؤال لهم عن مدى موافقتهم على عبارة: يحمي حق المؤلف المصنفات الأدبية والفنية من كتابات، ومصنفات موسيقية، ومصنفات سمعية وبصرية، والمصنفات التي تستعمل تقنيات المعلومات كبرامج الحاسب الآلي، وقواعد البيانات الرقمية. وجاءت أكبر نسبة تكرار ٥١,٩% لموافق، تليها موافق إلى حد ما بنسبة ٣٧%؛ أي إجمالي الموافقين حوالي ٨٩% من عينة الدراسة، وهي نسبة تدل على وعي العاملين بنوعية المصنفات التي تتمتع بحماية حق المؤلف، وأنه يجب الحفاظ على حقوق أصحابها، وإلا فالمعتدي عليها يقع تحت طائلة القانون.

في حين اختلفت إجابات أفراد العينة عند توجيه عبارة خطأ عن أن المصنفات المنشورة على شبكة الإنترنت لا تتمتع بحماية حقوق المؤلف، على نحو ما هو وارد في جدول (٩)، وكانت أكبر نسبة تكرار٣٧% وافقوا على العبارة إلى حد ما، تليها موافق ٢٥,٩% على العبارة: أنها لا تتمتع بحماية حقوق المؤلف، بإجمالي ٦٢,٩% من عينة الدراسة، وهي نسبة كبيرة من العاملين لديهم مفهوم خطأ، ومن الممكن أن ينتهكوا حقوق المؤلفين لهذه المصنفات عند تقديمها للمستفيدين، أما الباقون الذين رفضوا تلك العبارة والذين سيتحرون الدقة عند تقديم تلك المصنفات للمستفيدين، فلا تتجاوز نسبتهم ١٨,٥%، ولا أوافق إلى حد ما نسبتهم ١١,١%، على حين ذكر ٧,٤% أنهم لا يعلمون.

كما وجهت عبارة خطأ أخرى حول حماية الأفكار غير المعبر عنها، وكانت أكبر نسبة تكرار ٥١,٩% بغير موافق، ما يدل على وعي العاملين بأن قانون حماية المؤلف لا يحمي الأفكار، فلا بد من أن تصب هذه الأفكار في

صورة مادية؛ حتى يحميها قانون حماية المؤلف، كما هو موضح في جدول (٩)، في حين تمثلت باقي الإجابات موافق إلى حد ما بنسبة ١٨,٥%، وموافق بنسبة ١٤,٨%, على حين كانت نسبة لا أدري ١٤,٨%.

٥/١٠- معرفة اختصاصيي المكتبات والمعلومات بالمدة التي تمر على المصنفات لكي تسقط في الملك العام:

تضم المادة الرابعة من المرسوم الملكي م/٤١ لعام ١٤٢٤ المواد التي لا تشملها الحماية المقررة بمقتضى هذا المرسوم وهي:

١. الأنظمة والأحكام القضائية، وقرارات الهيئات الإدارية، والاتفاقيات الدولية، وسائر الوثائق الرسمية، وكذلك الترجمات الرسمية لهذه النصوص، مع مراعاة الأحكام الخاصة بتداول هذه الوثائق.

٢. ما تنشره الصحف، والمجلات، والنشرات الدورية، والإذاعة من الأخبار اليومية، أو الحوادث ذات الصبغة الإخبارية.

٣. الأفكار، والإجراءات، وأساليب العمل، ومفاهيم العلوم الرياضية، والمبادئ، والحقائق المجردة.

أما مدة الحماية فتكون حماية حق المؤلف في المصنف مدى حياة المؤلف، ولمدة خمسين سنة بعد وفاته، وتحسب مدة الحماية للمصنفات المشتركة من تاريخ وفاة آخر من بقي حيًّا من مؤلفيها.

وأما المصنفات التي يكون المؤلف لها شخصًا اعتباريًّا أو مجهول الاسم، فمدة الحماية هي خمسون سنة من تاريخ أول نشر للمصنف، وبانقضاء مدة الحماية تسقط المصنفات في الملك العام، وللتأكد من معرفة العاملين محل الدراسة بالمدة التي تمر على المصنف حتى يقع في الملك العام، ويكون من حق الآخرين الإفادة منه، بما يتوافق مع القوانين فقد وجهت عبارة خطأ كما هو موضح في جدول (١٠)، وهي: لاختصاصي المكتبات والمعلومات الحق في التصوير والاستنساخ الكامل للمصنفات الفردية التي مر ٥٠ عامًا على إنجازها، وهو خطأ؛ لأنه يجب انقضاء خمسين عامًا على وفاة المؤلف، وليس من تاريخ إنجازه، وجاءت أكبر نسبة تكرار ٣٣,٣% من إجمالي العينة في خانة غير موافق، ومثلها ٣٣,٣% في خانة أوافق, يليها موافق إلى حد ما ٢٩,٦%، على حين أجاب عامل واحد بـ(لا أوافق إلى حد ما)، وهو ما يدل على عدم معرفة غالبية العاملين بالمدة التي يجب أن تمر على المصنف حتى تسقط في الملك العام، مما يعرضهم للوقوع في خطر التعدي على حقوق المؤلفين، وقد يرجع ذلك لما سبق أن ذكرناه بأن معظم العاملين بالمكتبة لم يدرسوا أي مادة تتناول حقوق الملكية الفكرية.

جدول (١٠) للعاملين الحق في التصوير والاستنساخ الكامل للمصنفات الفردية التي مر ٥٠ عامًا على إنجازها

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق	٩	%٣٣.٣
أوافق إلى حد ما	٨	%٢٩.٦
لا أوافق	٩	%٣٣.٣
لا أوافق إلى حد ما	١	%٣.٧
لا أدري	٠	٠
المجموع	٢٧	%١٠٠

٦/١٠ معرفة العاملين بأشكال استغلال المصنفات:

ينبغي للعاملين بالمكتبة أن يكونوا على دراية كافية بأشكال استغلال المصنفات؛ حتى لا يتعرضوا لمشكلات قانونية، وقد وضح القانون السعودي رقم م/٤١ لعام ١٤٢٤(السعودية. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ٢٠٠٣) في مادته الخامسة عشر الاستثناءات؛ فنص على أنه تعد أوجه الاستخدام الآتية

للمصنف المحمي بلغته الأصلية أو بعد الترجمة مشروعة، وذلك من دون الحصول على موافقة أصحاب حقوق المؤلف، وهذه الأوجه هي:

١. نسخ المصنف للاستعمال الشخصي، عدا برمجيات الحاسب الآلي، والمصنفات السمعية، والسمعية البصرية.

٢. الاستشهاد بفقرات من ذلك المصنف في مصنف آخر، بشرط أن يكون الاستشهاد متماشيًا مع العرف، وأن يكون بالقدر الذي يسوغه الهدف المنشود، وبشرط أن يذكر المصدر، واسم المؤلف في المصنف الذي يرد فيه الاستشهاد.وينطبق ذلك أيضًا على الخلاصات الصحفية المنقولة من الصحف والدوريات.

٣. الاستعانة بالمصنف للأغراض التعليمية على سبيل الإيضاح في حدود الهدف المنشود، أو تصوير نسخة، أو نسختين للمكتبات العامة، أو مراكز التوثيق غير التجارية، ويكون بشروط:

أ. ألا يتم بشكل تجاري أو ربحي.

ب. أن يكون النسخ مقصورًا على حاجة الأنشطة.

ج. ألا يضر بالإفادة المادية من المصنف.

د. د- أن يكون المصنف قد نفد، أو فقدت إصداراته، أو تلفت.

٤. نقل المقالات المنشورة في الصحف والدوريات عن موضوعات جارية أو نسخها، أو المصنفات المذاعة ذات الطابع المماثل، بشرط ذكر المصدر بوضوح واسم المؤلف إن وجد.

٥. نسخ أي مصنف إذاعي يمكن أن يشاهد أو يسمع بمناسبة عرض أحداث جارية، عن طريق التصوير الثابت أو المتحرك، بشرط أن يكون ذلك في حدود الهدف المراد تحقيقه، مع ضرورة الإشارة إلى المصدر بصورة واضحة.

٦. نسخ الخطب، والمحاضرات، والمرافعات القضائية، أو غيرها من المصنفات المشابهة المعروضة علنًا على الجمهور، وذلك إذا حدث النسخ من قبل وسائل الإعلام مع ذكر اسم المؤلف بوضوح، وللمؤلف أن يحتفظ بحق نشر هذه المصنفات بالطريقة التي يراها.

٧. إنتاج تسجيلات مؤقتة من قبل هيئات البث الإذاعي، وبوسائلها الخاصة – من دون إلحاق الضرر بحقوق المؤلف - في نسخة واحدة أو أكثر لأي مصنف محمي يرخص لها بأن تذيعه أو تعرضه، على أن تتلف النسخ جميعًا في مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ إعدادها، أو مدة أطول يوافق عليها المؤلف، ويجوز الاحتفاظ بنسخة من هذا التسجيل من بين محفوظات رسمية إذا كان تسجيلًا وثائقيًا فريدًا.

٨. عزف، أو تمثيل، أو أداء، أو عرض لأي مصنف بعد نشره من قبل الفرق التابعة للدولة، أو الأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة، أو المسرح المدرسي، ما دام هذا الإيقاع أو الأداء لا يأتي بأي حصيلة مالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

٩. نقل مقتطفات قصيرة من مصنفات سبق نشرها، أو رسوم، أو صور، أو تصميمات، أو خرائط إلى الكتب المدرسية المعدة لمناهج التعليم، أو إلى كتب التاريخ، والأدب والفنون، على أن يقتصر النقل على قدر الضرورة، وأن يذكر اسم المصنف، واسم المؤلف.

١٠. التقاط صور جديدة لأي موضوع أو عمل سبق تصويره فوتوغرافيًا، ونشر تلك الصور، حتى ولو أخذت الصور الجديدة من المكان نفسه، وفي الظروف نفسها التي أخذت فيها الصور.

١١. نقل أجزاء من المقالات والمصنفات العلمية، من قبل المؤسسات البحثية لأغراضها الداخلية، أو للإيفاء بمتطلبات من يعد الدراسات والبحوث، مع ذكر المصدر.

١٢. نسخ نسخة واحدة احتياطية من برمجيات الحاسب الآلي للأشخاص الذين يمتلكون نسخة أصلية بغرض حماية الأصل المنتج منها، مع إبقاء النسخة الأصلية لدى المستخدم لإبرازها حال طلبها.

وللوقوف على مدى إلمام العاملين بأشكال استغلال المصنفات وُجِّهت عبارتان خاطئتان وهما:

- لاختصاصي المكتبات والمعلومات الحق في إتاحة النصوص الكاملة لمصادر المعلومات التي تقتنيها المكتبة على شبكة الإنترنت.
- لاختصاصي المكتبات والمعلومات مجموعة من الحقوق منها على سبيل المثال: طباعة الكتب، وعمل نسخ تصويرية منها، وغير ذلك من طرق الاستنساخ الأكثر حداثة.

فأما إجابة العاملين عن العبارة الأولى بأن لاختصاصي المكتبات والمعلومات الحق في إتاحة النصوص الكاملة لمصادر المعلومات التي تقتنيها المكتبة على شبكة الإنترنت، وكانت أكبر نسبة تكرار٦٣%؛ حيث رفض ١٧ عاملًا تلك العبارة، وهي نسبة كبيرة تدل على وعي غالبية العاملين بأنه ليس من حقهم رقمنة المصنفات وإتاحة النص الكامل رقميًّا؛ لأن في ذلك انتهاكًا لحقوق المؤلفين إلا إذا كان ذلك بموافقة مؤلف المصنف، أو أن المصنف سقط في الملك العام، وأما بقية الإجابات فكان (موافق إلى حد ما) بنسبة ٢٢,٢, يليها موافق بنسبة ٧,٧%, على حين أجاب شخص واحد بـ(لا أدري) بنسبة ٣,٧% كما يوضحه جدول (١١).

وأما العبارة الخطأ الأخرى: لاختصاصي المكتبات والمعلومات الحق في طباعة الكتب وعمل نسخ تصويرية منها، وغير ذلك من طرق الاستنساخ الأكثر حداثة، وكانت أكبر نسبة تكرار ٥٩,٣% بـ (لا أوافق) وهو ما يدل على وعي العاملين بأن طباعة الكتب أو عمل نسخ تصويرية منها هو اعتداء على حق المؤلف، وربما يرجع ذلك إلى معرفتهم ببعض جوانب حماية الملكية الفكرية، وأجاب ١٤,٨% منهم بـ(لا أدري)، و١١,١% وافقوا على العبارة، ومثلهم وافقوا (إلى حد ما)، في حين أجاب عامل واحد بنسبة ٣,٧% بـ (أوافق إلى حد ما).

١٠-<u>الإجراءات التي تتبعها مكتبة الملك عبدالله الجامعية للحفاظ على حقوق الملكية الفكري:</u>

جدول (١١) معرفة العاملين بأشكال استغلال المصنفات

العبارة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أدري	المجموع
لاختصاصي المكتبات والمعلومات الحق في إتاحة النصوص الكاملة لمصادر المعلومات التي تقتنيها المكتبة على شبكة الإنترنت	٢	٦	١	١٧	١	٢٧
	%٧.٤	%٢٢.٢	%٣.٧	%٦٣	%٣.٧	%١٠٠
لاختصاصي المكتبات والمعلومات الحق في طباعة الكتب وعمل نسخ تصويرية منها وغير ذلك من طرق الاستنساخ الأكثر حداثة	٣	٣	١	١٦	٤	٢٧
	%١١.١	%١١.١	%٣.٧	%٥٩.٣	%١٤.٨	%١٠٠

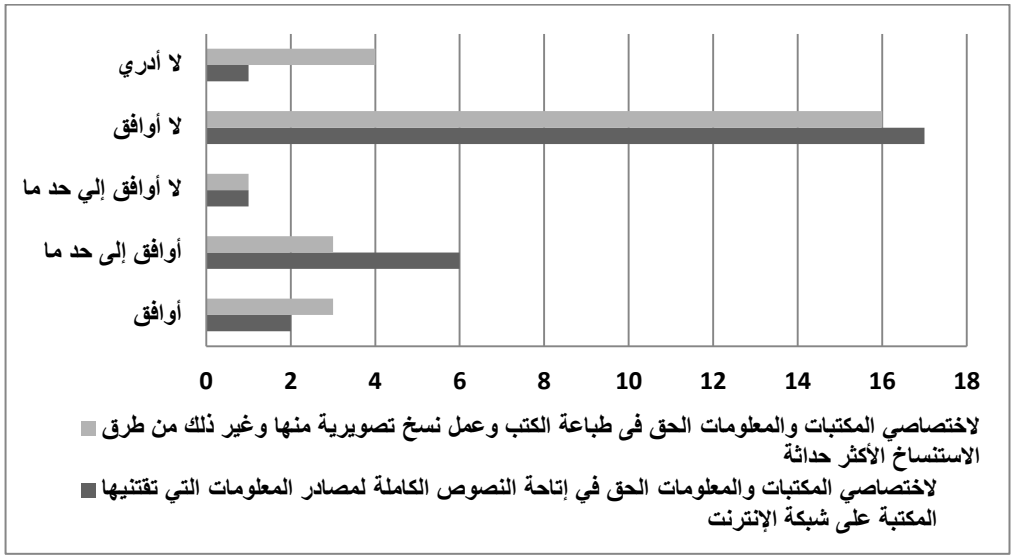

شكل رقم (٣) معرفة العاملين بأشكال استغلال المصنفات

عمادة شؤون المكتبات
مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعي
المنصة المعرفية (درر)

نموذج تسليم رسالة علمية

معلومات الطالب / الطالبة

الاسم		رقم الهوية	
الكلية	كلية	الرقم الجامعي	
القسم	قسم	البريد الالكتروني الجامعي	S.....@ST.UQU.EDU.SA

بيانات الرسالة العلمية

عنوان الرسالة					
الدرجة العلمية	ماجستير ○ دكتوراه	سنة المناقشة		عدد أجزاء الرسالة	
رقم الرسالة	خاص بموظفي المكتبة	عدد صفحات الرسالة			

إتاحة الرسالة العلمية

نوع الاتاحة	عزيزي الباحث/ الباحثة: أنشأت عمادة شؤون المكتبات منصة معرفية باسم المنصة المعرفية درر، وذلك لحفظ الإنتاج الفكري الجامعي وعرضه إلكترونياً لمجتمع أكبر من المستفيدين. وذلك ضمن موافقتكم لنوع الإتاحة. ونقدر لكم إنجازاتكم وجهودكم. ونود إحاطتكم بضرورة إيداع نسخة من الرسالة العلمية بمكتبة الملك فهد الوطنية وذلك لحماية حقوق الملكية الفكرية. كما نود منكم أخذ الموافقة على نوع الإتاحة بالمنصة المعرفية درر. ● أوافق على اتاحة الرسالة العلمية بالمكتبة الرقمية كنص كامل بصيغة غير مقيدة ○ أوافق على اتاحة الرسالة العلمية بالمكتبة الرقمية كنص كامل بصيغة مقيدة ضمن محتويات المنصة المعرفية
التوقيع باختيار نوع الاتاحة	للرغبة باستخدام التوقيع الالكتروني تنصح باستخدام البرنامج المجاني التالي: Adobe Fill & Sign

إعتماد نموذج تسليم الرسالة

وصف الإعتماد	تم استلام النسخة الالكترونية المرسلة عبر مشاركة (OneDrive) وعند تسليم عدد (2) نسخة ورقية وعدد (2) أقراص ليزر من الرسالة العلمية للمكتبة الجامعية يتم إخلاء الطرف	
اسم الموظف		الختم
التوقيع		

شكل رقم (٤) نموذج تسليم رسالة علمية على منصة درر المعرفية

أنشئت "منصة مكتبة الملك عبدالله الجامعية المعرفية (درر) (جامعة أم القرى، منصة درر المعرفية، ٢٠٢٠)، بتاريخ ٢٦-٦-١٤٤١هـ، وتعد هذه المنصة بوابة معرفية، حيث تحتوي على إنتاج الجامعة من الرسائل العلمية والمخطوطات الأصلية والمصورة، ومجلات جامعة أم القرى العلمية والكتب الإلكترونية كمقررات دراسية، إضافة إلى الندوات والمؤتمرات العلمية المقامة بالجامعة، وتتكون المنصة المعرفية (درر) من أكثر من ١٣ ألف رسالة علمية، وعدد ١٢ ألف مخطوطة رقمية، وعدد ١٥٠٠ مقالة علمية وعدد من الندوات والمؤتمرات والكتب الإلكترونية.

ويتضمن نموذج تسليم الرسائل العلمية كما موضح بشكل (١) ضرورة موافقة صاحب الرسالة على نوع الإتاحة، إما إتاحتها بالمكتبة الرقمية بشكل كامل بصيغة غير مقيدة، وإما إتاحتها بالمكتبة الرقمية بصيغة مقيدة من بين محتويات المنصة العلمية، وتوقيع الباحث على اختيار نوع الإتاحة، مع شرح وافٍ بأن ذلك لحفظ الإنتاج الفكري الجامعي وعرضه إلكترونيًّا لأكبر عدد من المستفيدين، مع ضرورة إيداع نسخة من الرسالة بمكتبة الملك فهد الوطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية.

خدمات منصة درر المعرفية

- طلب رقمنة مادة.
- طلب مادة مرقمنة للاطلاع عليها.
- طلب حجز مادة للاطلاع عليها داخل المكتبة.
- طلب اقتناء مادة إذا كان أحد المستفيدين يرى وجود كتب أو مواد تستحق أن تكون ضمن مجموعة المكتبة.

وعند اختيار إحدى الرسائل للاطلاع عليها ظهرت الصفحة في الشكل المبين رقم (٢) والذي تظهر به الرسالة بشكل قائمة محتويات كل عنصر به يمكن عرضه أو تحميله أو تصفحه بشكل مستقل مع ملاحظة أن تلك الخدمات مقصورة على منتسبي جامعة أم القرى فقط.

شكل رقم (٥) واجهة منصة درر المعرفية لمنسوبي الجامعة

وبالرغم من وجود هذه المنصة، فإنه يجب على المكتبة اتخاذ بعض الإجراءات لحماية حقوق الملكية الفكرية ومن هذه الإجراءات (المواردى, ٢٠١٩):

١. وضع سياسة خاصة لحقوق الملكية الفكرية، وتكون هذه السياسة معلنة للمستفيدين ورواد المكتبة.
٢. الاهتمام بتدريب العاملين على حماية الملكية الفكرية من خلال الدورات وورش العمل التي تعقد داخل المكتبة أو خارجها.
٣. توعية المستفيدين بضرورة الحفاظ على حقوق المؤلف من خلال التعليمات والندوات التي تعقدها المكتبات عن أهمية الحفاظ على حقوق المؤلفين.
٤. وضع ضوابط على عمليات نسخ أوعية المعلومات بالمكتبة سوء الورقية أم الرقمية.
٥. منح اختصاصي المكتبات والمعلومات بالمكتبات بعض السلطات للتصرف في ردع أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية.

وللوقوف على هذه الإجراءات وُجِّهت بعض العبارات للمستفيدين وتحليل إجاباتهم عنها.

١/١١- وضع سياسة خاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية:

يجب على أي مكتبة وضع سياسة خاصة بحقوق الملكية الفكرية تكون موجودة بين سياسات المكتبة، مثلها مثل سياسة تنمية المقتنيات وسياسة الخدمات وغيرها من السياسات، وقد وُجِّه سؤال للعاملين حول معرفتهم بوجود سياسة خاصة لحقوق الملكية الفكرية معلنة ومعروفة أم لا، كما هو موضح بجدول (١٢) وكانت أكبر نسبة تكرار ٤٤,٤% من عينة الدراسة (موافق) على العبارة, تليها (موافق إلى حد ما) ٢٥,٩%, وهو ما يمثل نسبة ٧٠,٣% للإجابتين معًا، وهي نسبة كبيرة تدل على اقتناعهم بوجود سياسة لحق المؤلف، في حين رفض ذلك اثنان من العاملين بنسبة ٧,٤%، ولم يوافق إلى حد ما شخص واحد بنسبة ٣,٧%، وقد أقر خمسة من العاملين بعدم معرفتهم بذلك بنسبة ١٨,٥%، مع العلم أنه لا يوجد بموقع المكتبة أي إشارة تدل على سياسة المكتبة لحماية الملكية الفكرية.

جدول (١٢) لدى المكتبة التي تعمل بها سياسة خاصة بحقوق الملكية الفكرية معلنة ومعروفة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق	١٢	%٤٤.٤
أوافق إلى حد ما	٧	%٢٥.٩
لا أوافق	٢	%٧.٤
لا أوافق إلى حد ما	١	%٣.٧
لا أدري	٥	%١٨.٥
المجموع	٢٧	%١٠٠

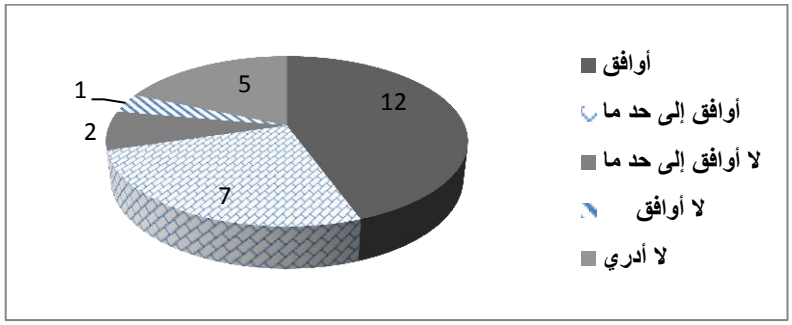

شكل رقم (٦) لدى المكتبة التي تعمل بها سياسة خاصة بحقوق الملكية الفكرية معلنة ومعروفة

٢/١١- اهتمام المكتبة بتوجيه اختصاصي المكتبات والمعلومات وتدريبهم على حماية حقوق الملكية الفكرية:

يجب على المكتبات تدريب العاملين لديها على العمليات والإجراءات والمهارات المختلفة؛ لرفع مستوى كفاءتهم ومستوى المكتبة، ومنها حماية الملكية الفكرية؛ حتى لا تنتهك حقوق المؤلفين، وتجنبًا للوقوع في أي إشكالات قانونية، وقد وُجِّهت ثلاث عبارات للوقوف على وضع المكتبة وهي:

- المكتبة توجِّه العاملين للالتزام بحماية حقوق المؤلف المتعلقة بمصادر المعلومات.
- تنظم المكتبة لك وللمستفيدين ورش عمل عن حقوق الملكية الفكرية.
- تتيح لك المكتبة حضور دورات أو ورش عمل للتدريب على حماية حقوق الملكية الفكرية.

يوضح جدول (١٣) إجابات العاملين عن تلك العبارات فيما يأتي:

للعبارة الأولى يُوجَّه العاملون إلى الالتزام بحماية حقوق المؤلف المتعلقة بمصادر المعلومات، وكانت أكبر نسبة تكرار ٦٦,٧% لخانة (موافق)، وهي نسبة كبيرة تدل على اهتمام مكتبة الملك عبدالله الجامعية بحماية حقوق المؤلفين لمصادر المعلومات المقتناة لديها، تليها ١١,١ بـ(لا أوافق)، تليها نسبة ٧,٤ لكل من (موافق إلى حد ما) و(غير موافق إلى حد ما) و(لا أدري).

جدول (١٣) اهتمام المكتبة بتوجيه اختصاصي المكتبات والمعلومات وتدريبهم على حماية حقوق الملكية الفكرية

العبارة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أدري	المجموع
يوجه العاملون إلى الالتزام بحماية حقوق المؤلف المتعلقة بمصادر المعلومات	١٨	٢	٢	٣	٢	٢٧
	%٦٦.٧	%٧.٤	%٧.٤	%١١.١	%٧.٤	%١٠٠
تنظم المكتبة لك وللمستفيدين ورش عمل عن حقوق الملكية الفكرية	٧	٣	٢	١٠	٥	٢٧
	%٢٥.٩	%١١.١	%٧.٤	%٣٧	%١٨.٥	%١٠٠

العبارة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أدري	المجموع
تتيح لك المكتبة حضور دورات أو ورش عمل للتدريب على حماية حقوق الملكية الفكرية	٤	٣	٢	١٢	٦	٢٧
	%١٤.٨	%١١.١	%٧.٤	%٤٤.٤	%٢٢.٢	%١٠٠

العبارة الثانية: تنظم المكتبة ورش عمل للعاملين والمستفيدين عن حماية الملكية الفكرية، فجاء أعلى تكرار لـ(لا أوافق بنسبة ٣٧%، يليها أوافق بنسبة ٢٥,٩% يليها ١٨,٥% في خانة لا أدري، ثم أوافق إلى حد ما بنسبة ١١,١%، وأخيرًا لا أوافق إلى حد ما ٧,٤%، مع العلم بأن الدورات التدريبية التي تعلن عنها المكتبة والواردة على موقعها الإلكتروني، لم يرد أي إشارة بها عن وجود دورات لحقوق الملكية الفكرية، أو حق المؤلف وهو ما أكده عميد شئون المكتبات في حوار مع الباحثة.

أما **العبارة الثالثة** والمتعلقة بأن المكتبة تتيح لهم حضور دورات عن حماية حقوق الملكية الفكرية، فكانت أعلى نسبة تكرار ٤٤,٤% لخانة لا أوافق، يليها لا أدري بنسبة ٢٢,٢, تليها أوافق بنسبة ١٤,٨% وموافق إلى حد ما ١١,١%, ولا أوافق إلى حد ما ٧,٤% ليكون إجمالي الرافضين للعبارة ٥١,٨% وهي نسبة كبيرة تدل على عدم عقد دورات تدريبية داخل المكتبة سواء للعاملين أم للمستفيدين، وهو ما تؤكده البيانات التي تنشرها المكتبة عن الدورات التدريبية التي تعقدها, كما هو موضح من جدول (١٣).

وبسؤالهم عن تلك الدورات أو ورش العمل التي عقدتها المكتبة لتوعية المستفيدين بحقوق الملكية الفكرية، كانت إجاباتهم حضورهم بعض الدورات في معهد الإدارة وبعض اللقاءات التي تعقد بمكتب الاجتماعات لعميد شئون المكتبات ولرؤساء الأقسام وبعض الموظفين المتخصصين، كذلك دورة تسليم الرسائل العلمية والتي تهدف إلى توعية طلبة الدراسات العليا بكيفية حماية حقوقهم الفكرية.

كما جاءت بعض الإجابات عن معلومات العاملين حول موضوع حماية الملكية الفكرية تكفي، ولا داعيَ للدورات.

وللوقوف على وضع الدورات التدريبية التي تقدمها المكتبة للعاملين أو المستفيدين، أفاد عميد شؤون المكتبات في لقاء الباحثة معه بأن المكتبة لم تقدم أي دورات حول موضوع حماية الملكية الفكرية.

٣/١١- توعية المستفيدين بضرورة الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية:

إن توعية المستفيدين بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية هو من أهم الإجراءات التي يجب أن تقوم بها المكتبات؛ حتى لا تقع في مشكلات قانونية مع المؤلفين، ولذلك سألت الباحثة العاملين ما إذا كان يوجد بنود وفقرات بين تعليمات المكتبة تعرف بضرورة الحفاظ على حقوق المؤلف المتعلقة بمصادر المعلومات، وهو ما يوضحه جدول (١٤)، وكانت أعلى نسبة تكرار ٤٤,٤% في خانة أوافق، تليها ٢٢,٢% لكل من أوافق إلى حد ما ولا أدري وأخيرًا لا أوافق بنسبة ١١,١% فقط.

أما **العبارة الثانية**: تحرص المكتبة على إبراز عبارة الحفاظ على حقوق المؤلف على مصادر المعلومات عند تصفح المستفيدين لتلك المصادر، فكانت أكبر نسبة تكرار ٣٣,٣ لكلٍّ من أوافق وأوافق إلى حد ما، تليها ١٤,٨% لا أدري، ثم لا أوافق بنسبة ١١.١%, وأخيرًا لا أوافق إلى حد ما بنسبة

٧,٤%، وذلك على الرغم من عدم وجود أي لافتة تدل على ذلك داخل المكتبة، أو في موقعها الإلكتروني.

جدول (١٤) مدى اهتمام مكتبة الملك عبدالله الجامعية بتوعية المستفيدين بضرورة الحفاظ على الملكية الفكرية

العبارة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أدري	المجموع
توجد بنود وفقرات بين تعليمات المكتبة تعرف بضرورة الحفاظ على حقوق المؤلف المتعلقة بمصادر المعلومات	١٢	٦	٠	٣	٦	٢٧
	%٤٤.٤	%٢٢.٢	٠	%١١.١	%٢٢.٢	%١٠٠
تحرص المكتبة على إبراز عبارة الحفاظ على حقوق المؤلف على مصادر المعلومات عند تصفح المستفيدين لتلك المصادر	٩	٩	٢	٣	٤	٢٧
	%٣٣.٣	%٣٣.٣	%٧.٤	%١١.١	%١٤.٨	%١٠٠

١٢- وضع ضوابط على عمليات النسخ لمصادر المعلومات المطبوعة والرقمية

سياسة التصوير (جامعة أم القرى. عمادة شئون المكتبات، ٢٠١٩):

- **المادة ٣.٣.١ من سياسة التصوير تنص على أنه يحق لرواد مكتبة الملك عبدالله الجامعية من طلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين تصوير المواد التالية:**
  - المواد جميعًا التي تحمل ختم جامعة أم القرى.
  - نسبة محددة من مصادر المعلومات حسب التشريعات والقواعد المحلية والعالمية لحماية حقوق التأليف والملكية الفردية (بدون أن تذكر تلك القواعد).
  - ٢٥% من الرسائل العلمية في صورة ملف رقمي.
- **المادة ٢.٣.٣: لا يسمح بتصوير المواد التالية:**
  - المستندات، والمطبوعات، والأوراق الشخصية، والخاصة.
  - المحاضرات والمذكرات المكتوبة بخط اليد.
  - الرسائل العلمية بجامعة أم القرى غير المنشورة إلا بإذن مؤلفيها.
  - تصوير الرسائل العلمية ورقيًّا.
  - أي مواد أخرى ترى عمادة شؤون المكتبات بعدم تصويرها حسب اللوائح الخاصة بالعمادة.

وللوقوف على وضع مكتبة الملك عبدالله في وضع ضوابط على عمليات النسخ لمصادر المعلومات المطبوعة والرقمية وُجِّهت خمس عبارات للعاملين محل الدراسة يوضحها جدول (١٥) وهذه العبارات هي:

- تضع المكتبة قيودًا وضوابط على عملية النسخ والتصوير للمصادر المطبوعة.

- تتحقق المكتبة من عدد مرات تصوير المصدر نفسه واستنساخه من قبل المستفيد نفسه.
- تستخدم المكتبة وسائل إرشادية كافية للمستفيدين لإظهار الضوابط على عملية النسخ أو التحميل أو الطباعة لمصادر المعلومات الرقمية.
- تكون الملفات التي تشتمل على مصادر المعلومات الرقمية محمية ضد النسخ.
- تلتزم المكتبة بعدم نسخ مصادر المعلومات بدون ترخيص كتابي سابق.

- **العبارة الأولى**: تضع المكتبة قيودًا على عمليات النسخ، فكانت أعلى نسبة تكرار ٦٦,٧% لخانة أوافق على العبارة، وهو ما تؤكده سياسة التصوير السابق الإشارة إليها، ووافق إلى حد ما ١٨,٥, ولا أوافق ٣,٧%, على حين أجاب ١١,١% منهم بلا أدري.
- أما **العبارة الثانية** وهي: تتحقق المكتبة من عدد مرات تصوير المصدر نفسه واستنساخه من قبل المستفيد نفسه فكانت أعلى نسبة تكرار ٣٣,٣% من إجمالي العينة لخانة أوافق, كما وافق إلى حد ما ٢٩,٦% منهم، وهو ما يدل على اهتمام العاملين بعدم تصوير المصدر نفسه للمستفيد نفسه أكثر من مرة، حتى لا يحصل على المصدر كاملًا، وهو ما يعد انتهاكًا لحقوق المؤلف، في حين لم يوافق ١٨,٥% من العاملين على العبارة، وجاءت إجابة لا أوافق إلى حد ما بنسبة ٧,٤% منهم، وربما يرجع ذلك إلى أنه قد يأتي المستفيد نفسه يومًا آخر ويصور أجزاء أخرى من المصدر، أو حتى يكلف زملاءه بتصوير بقية الأجزاء, في حين أجاب ١١,١% بلا أدري.
- **العبارة الثالثة** وهي: تستخدم المكتبة وسائل إرشادية كافية للمستفيدين لإظهار الضوابط على عملية النسخ أو التحميل أو الطباعة لمصادر المعلومات الرقمية، وكانت أعلى نسبة تكرار ٣٧% من إجمالي العينة لخانة أوافق إلى حد ما، يليها ٣٣,٣% لخانة أوافق، وبذلك يكون إجمالي الموافقين ٧٠,٣% وهي نسبة كبيرة تدل على استخدام المكتبة لوسائل إرشادية للمستفيدين للضوابط المتبعة للنسخ والتحميل والطباعة للمصادر الرقمية، في حين لم يوافق ١٨,٥% من العينة، وأجاب ١١,١% منهم بلا أدري، ويبدو أنهم كانوا من العاملين بالسكرتارية.
- **العبارة الرابعة**: تكون الملفات التي تشتمل على مصادر المعلومات الرقمية محمية ضد النسخ. وكانت أعلى نسبة تكرار٦٦,٧% لخانة أوافق، وأوافق إلى حد ما ٢٢,٢% وهو ما يدل على اهتمام مكتبة الملك عبدالله الجامعية بحماية حقوق مؤلفي المصادر الرقمية، وذلك باتباع إجراء جعلها ضد النسخ، ولم يوافق شخص واحد، بما يشكل نسبة ٣,٧%, و٧,٤% أجابوا بلا أدري.
- **العبارة الخامسة**: تلتزم المكتبة بعدم نسخ مصادر المعلومات بدون ترخيص كتابي سابق، وقد وافق على العبارة ٥٥,٦% من إجمالي العينة، ووافق إلى حد ما ١١,١% مما يشكل نسبة كبيرة، تدل على اهتمام المكتبة بحقوق الملكية الفكرية، وعدم الوقوع في إشكالات قانونية متعلقة بذلك، على الرغم من أن المادة الخامسة عشر من مرسوم م/٤١ لعام ١٤٢٤ استثنت نسخ المصنف للأغراض التعليمية، فنص على: "السماح بالاستعانة بالمصنف للأغراض التعليمية على سبيل الإيضاح في حدود الهدف المنشود، أو تصوير نسخة أو نسختين للمكتبات العامة أو مراكز التوثيق غير التجارية"، ولم يوافق١٨,٥%، على حين أجاب ١٤,٨% بلا أدري.

جدول (١٥) مدى اهتمام مكتبة الملك عبد الله الجامعية بوضع ضوابط على عمليات النسخ المطبوعة والرقمية للحفاظ على الملكية الفكرية

العبارة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أدري	المجموع
تضع المكتبة قيودًا وضوابط على عملية	١٨	٥	٠	١	٣	٢٧

العبارة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أدري	المجموع
النسخ والتصوير للمصادر المطبوعة	%٦٦.٧	%١٨.٥	٠	%٣.٧	%١١.١	%١٠٠
تتحقق المكتبة من عدد مرات تصوير المصدر نفسه واستنساخه من قبل المستفيد نفسه	٩	٨	٢	٥	٣	٢٧
	%٣٣.٣	%٢٩.٦	%٧.٤	%١٨.٥	%١١.١	%١٠٠
تستخدم المكتبة وسائل إرشادية كافية للمستفيدين لإظهار الضوابط على عملية النسخ أو التحميل أو الطباعة لمصادر المعلومات الرقمية	٩	١٠	٠	٥	٣	٢٧
	%٣٣.٣	%٣٧	٠	%١٨.٥	%١١.١	%١٠٠
تكون الملفات التي تشتمل على مصادر المعلومات الرقمية محمية ضد النسخ	١٨	٦	٠	١	٢	٢٧
	%٦٦.٧	%٢٢.٢	٠	%٣.٧	%٧.٤	%١٠٠
تلتزم المكتبة بعدم نسخ مصادر المعلومات بدون ترخيص كتابي سابق	١٥	٣	٠	٥	٤	٢٧
	%٥٥.٦	%١١.١	٠	%١٨.٥	%١٤.٨	%١٠٠

١٣- منح العاملين بعض السلطات للتصرف في ردع أي محاولات لانتهاك حقوق الملكية الفكرية:

ينبغي للعاملين بالمكتبات مواجهة أي تحرك نحو انتهاك حقوق الملكية الفكرية من جانب المستفيدين، ولذلك ينبغي للمكتبات أن تمنحهم بعض السلطات؛ لردع تلك المحاولات، أما مكتبة الملك عبدالله الجامعية فلم ترد في سياستها سوى المادة ٣.٤.٣ أنه يحق لمسؤولي المكتبة إخراج المستفيد الذي لا يلتزم بالأنظمة والتعليمات. (جامعة أم القرى. عمادة شئون المكتبات، ٢٠١٩)

وللوقوف على منح المكتبة العاملين سلطات لمواجهة محاولات انتهاك حقوق الملكية الفكرية وُجِّهت عبارتان لهم، هما:

- تعطيك المكتبة التي تعمل بها بعض السلطات لردع أي محاولات لانتهاك حقوق الملكية الفكرية.
- واجهت المكتبة التي تعمل بها مشكلات قانونية خاصة بحقوق الملكية الفكرية.

فكانت إجاباتهم على العبارة الأولى: تعطيك المكتبة التي تعمل بها بعض السلطات لردع أي محاولات لانتهاك حقوق الملكية الفكرية، كما موضح من جدول (١٦)، وكانت أكبر نسبة تكرار ٣٧% لخانة موافق, كما وافق إلى حد ما خمسة من العاملين بنسبة ١٨%، والحقيقة أن الباحثة لم تجد أي مادة مكتوبة في سياسة المكتبة تؤيد ما ذكره العاملون, في حين لم يوافق ٧ منهم بنسبة ٢٥,٩%، على حين

أجاب خمسة آخرين بنسبة ١٨,٥% بلا أدري. وترى الباحثة ضرورة منح العاملين بعض الصلاحيات لمواجهة انتهاك حقوق الملكية الفكرية مثل: مصادرة المحمول ممن يستخدمه في تصوير صفحات من المصادر، أو عقوبة المستفيد بحرمانه من دخول المكتبة فترة معينة... إلخ.

العبارة الثانية: واجهت المكتبة التي تعمل بها مشكلات قانونية خاصة بحقوق الملكية الفكرية، فجاء المتوسط الحسابي ٥,٤ والانحراف المعياري ٤,٢٢، وأكبر نسبة تكرار ٤٨,١% لخانة لا أدري لعدد ١٣ من العاملين، وقد يرجع ذلك لعدم إشراك المكتبة العاملين فيها في أي مشكلات من هذا النوع، أو لعدم تعرض المكتبة لمثل هذه القضايا، على حين أجاب خمسة من العاملين بأوافق وهو ما يمثل ١٨,٥% من إجمالي العينة، وهي نسبة من لم يوافق منهم على العبارة نفسها، ووافق إلى حد ما أربعة منهم بنسبة ١٤,٨%، وهو ما يوضحه جدول (١٦).

هذا وقد أفاد عميد شؤون المكتبات بأنه ترد للمكتبة بعض الطلبات بعدم إتاحة الرسائل العلمية؛ بزعم أن الطالب يملك الحقوق الفكرية، وهو ما لا يتفق مع سياسة الجامعة، ولكن لم يصل الأمر إلى مواجهة مشكلات قانونية.

جدول (١٦) مدي اهتمام مكتبة الملك عبد الله الجامعية بمنح العاملين بعض السلطات للتصرف في ردع أي محاولات لانتهاك حقوق الملكية الفكرية

العبارة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا ادري	المجموع
تعطيك المكتبة التي تعمل بها بعض السلطات لردع أي محاولات لانتهاك حقوق الملكية الفكرية	١٠	٥	٠	٧	٥	٢٧
	%٣٧	%١٨.٥	٠	%٢٥.٩	%١٨.٥	%١٠٠
واجهت المكتبة التي تعمل بها مشكلات قانونية خاصة بحقوق الملكية الفكرية	٥	٤	٠	٥	١٣	٢٧
	%١٨.٥	%١٤.٨	٠	%١٨.٥	%٤٨.١	%١٠٠

النتائج:

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- ما المقصود بحقوق الملكية الفكرية وما أهميتها؟

فالمقصود بها إبداعات العقل من اختراعات ومصنفات أدبية وفنية وتصاميم وشعارات وأسماء وصور مستخدمة في التجارة، والملكية الفكرية محمية قانونًا بحقوق منها: البراءات وحق المؤلف والعلامة التجارية التي تمكن الأشخاص من كسب الاعتراف أو فائدة مالية من ابتكارهم أو اختراعهم، ويرمي نظام الملكية الفكرية إلى إتاحة بيئة تساعد على ازدهار الإبداع والابتكار. وتنقسم حقوق الملكية الفكرية إلى حقوق الملكية الصناعية وحقوق الملكية الأدبية والفنية.

أما أهمية الملكية الفكرية فتشمل كلًا من:

- **الأهمية القانونية**: حماية حقوق المؤلفين والمبتكرين والمخترعين من تعدي غيرهم على مؤلفاتهم واختراعاتهم من دون الحصول على إذن سابق منهم.

- **الأهمية الاقتصادية**: وتشمل تشجيع قيام الصناعات المحلية، السماح للمبدع أو مالك براءة الاختراع والعلامة التجارية أو المؤلف بالإفادة من عمله واستثماره، تشجيع الاستثمارات الخارجية وجذبها, حماية المنتج من السرقة والنسخ والقرصنة, الحد من انتشار المصنفات المقلدة والمنسوخة، التي تسبب خسائر كبيرة للمنتجين والوكلاء، تسهيل نقل التقنية وتوطينها. (طه، ٢٠١٤)

٢- ما القوانين التي تحمي الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية؟ وما الجهة المعنية بذلك؟!

نظام حماية حقوق المؤلف بالمملكة العربية السعودية صدر بالمرسوم الملكي رقم م /١١ بتاريخ ١٤١٠/٥/١٩ هـ وهو ما ظل يعمل به حتى صدور المرسوم الملكي رقم م /٤١ بتاريخ ١٤٢٤/٧/٢ هـ ليتوافق مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ويضم هذا المرسوم ثمانيًا وعشرين مادة، وقد أدمج بعض مواد المرسوم السابق إصداره، كما أضاف تعريفات جديدة لم يسبق الإشارة إليها لكل من المصنف المشترك، والجماعي، والسمعي، والسمعي بصري، والمشتق، كذلك أورد تعريفًا للمؤدين إلى جانب تعريف المؤلف, كما غير اسم الفلكلور الوطني إلى التراث الشعبي، كذلك وأضاف للمصنفات المشتقة مادة لقواعد البيانات سواء كانت بشكل مقروء آليًّا أم بأي شكل آخر، كما صدر نظام براءات الاختراع السعودي رقم م/١٤٢٥/٢٧هـ.

أما الجهة المعنية الرئيسية فهي الهيئة السعودية للملكية الفكرية، وقد أنشئت الهيئة في منتصف عام ١٤٣٨هـ بقرار مجلس الوزراء؛ حيث تهدف إلى تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، ودعمها، وتنميتها، ورعايتها، وحمايتها، وإنفاذها، والارتقاء بها وفق أفضل الممارسات العالمية.

٣- ما مدى وعي العاملين بمكتبة الملك عبدالله الجامعية بحقوق الملكية الفكرية وحق المؤلف؟

- أما معرفة العاملين بقوانين حماية الملكية بالمملكة العربية السعودية فقد أفاد ٨١,٥ % من عينة الدراسة بمعرفتهم قوانين حماية الملكية الفكرية، وهي نسبة متوقعة بناء على دراستهم إيَّاها في بعض المقررات، لكن لا توجد مادة دراسية مستقلة لها، كما تعرفوا عليها عمليًّا أثناء عملهم بالمكتبة، ولكن بدون تنظيم المكتبة لأي من الدورات التدريبية التي تتناول الملكية الفكرية أو حق المؤلف.

- عن مدى مساعدة حقوق الملكية الفكرية الأشخاص في الحفاظ على اختراعاتهم وابتكاراتهم من استغلال الآخرين من دون إذن منهم، تبين أن العاملين جميعًا موافقون على ذلك، فقد أفاد ٨٨,٩% منهم أنهم موافقون، على حين نسبة ١١,١% منهم موافق إلى حد ما، فلم يعترض أي منهم على ذلك، مما يدل على مدى اقتناعهم بأهمية قوانين حماية الملكية الفكرية، ومن ثم فلن ينتهكوا هذه الحقوق أثناء تقديم الخدمات المعلوماتية للمستفيدين من المكتبة.

- حول العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية وتقدم البحث العلمي في دولة معينة وافق ٧٤,١% منهم على أهمية هذه الحقوق، على حين أفاد ١٨,٥% منهم بأنهم موافقون إلى حد ما، وعلى حين ذكر اثنان منهم فقط بنسبة ٧,٤% أنهما لا يعلمان، وربما يكونان من الإداريين العاملين بالمكتبة، ولم يعترض أي من العاملين على العبارة.

- وبسؤال العاملين حول أقسام الملكية الفكرية، وهل تشمل حق المؤلف فقط؟ نفى ٣٧% منهم فقط تلك العبارة ، على حين وافق ١٤,٨% ووافق إلى حد ما ٤٤,٤%، بينما ذكر موظف واحد أنه لا يدري؛ وهو ما يدل على الفكرة القاصرة لدى هؤلاء العاملين عن أقسام حماية الملكية الفكرية فهي قسمان هما: حقوق الملكية الصناعية، وحقوق الملكية الأدبية والفنية.

- أما وعي اختصاصي المكتبات والمعلومات بأنواع حقوق المؤلف فقد رفض ٢٠ موظفًا بنسبة ٧٤,١% من عينة الدراسة أنها تغطي الحقوق المالية فقط، وهي نسبة عالية تدل على معرفة أغلب العاملين بحقوق المؤلف الأدبية والمالية، على حين وافق موظف واحد، ووافق إلى حد ما أربعة موظفين، وذكر موظف واحد أنه لا يوافق إلى حد ما، على حين أفاد آخر بأنه لا يدري، وهؤلاء جميعًا يمثلون نسبة ٢٥,٩% أي ربع عينة الدراسة تقريبًا.

- أما المصنفات التي تتمتع بحماية حق المؤلف والشروط الواجب توافرها في هذه المصنفات فقد جاء موافق بنسبة ٥١,٩% من إجمالي العينة على أن حق المؤلف يحمي المصنفات الأدبية والفنية من كتابات، ومصنفات موسيقية، ومصنفات سمعية وبصرية، والمصنفات التي تستعمل تقنيات المعلومات كبرامج الحاسب الآلي، وقواعد البيانات الرقمية. وموافق إلى حد ما بنسبة ٣٧% أي إجمالي الموافقين حوالي ٨٩% من عينة الدراسة، وهي نسبة تدل على وعي العاملين بنوعية المصنفات التي تتمتع بحماية حق المؤلف، وأنه يجب الحفاظ على حقوق أصحابها، والا سوف يقع المعتدي عليها تحت طائلة القانون, أما المصنفات المنشورة على شبكة الإنترنت، فقد وافق ٢٥,٩% من إجمالي العينة على العبارة الخاطئة أنها لا تتمتع بحماية حقوق المؤلف, ونسبة ٣٧% وافقوا على العبارة إلى حد ما، أي إجمالي الموافقين على العبارة الخطأ وصل إلى ٦٢,٩% من عينة الدراسة، وهي نسبة كبيرة من العاملين لديهم مفهوم خطأ، وممكن أن ينتهكوا حقوق المؤلفين لهذه المصنفات عند تقديمها للمستفيدين، على حين ذكر ٧,٤% أنهم لا يعلمون، أما الباقون الذين رفضوا تلك العبارة، والذين سيتحرون الدقة عند تقديم تلك المصنفات للمستفيدين، فلا تتجاوز نسبتهم ١٨,٥%، ولا أوافق إلى حد ما نسبتهم ١١,١%، أما عن حماية الاقوانين للافكار فقد أجاب ٥١,٩% من العاملين بأن قانون حماية المؤلف لا يحمي الأفكار، فلا بد من أن تصب هذه الأفكار في صورة مادية حتى يحميها قانون حماية المؤلف، وهو ما يدل على مدى الوعي الذى يتمتع به هؤلاء العاملين.

وأما المدة التي تمر على المصنفات لكي تسقط في الملك العام فلا يعرفها العاملون بالمكتبة للأسف؛ لأنه وافق ٣٣,٣% من إجمالي العينة على عبارة خطأ، بأن لاختصاصي المكتبات والمعلومات الحق في التصوير والاستنساخ الكامل للمصنفات الفردية التي مر ٥٠ عامًا على إنجازها، كما وافق إلى حد ما ٢٩,٦%، على حين لم يوافق على ذلك سوى تسعة من العاملين بنسبة ٣٣,٣%, كما وأجاب عامل واحد بلا أوافق إلى حد ما، كما هو موضح في جدول (١٣) وهو ما يدل على عدم معرفة غالبية العاملين بالمدة التي يجب أن تمر على المصنف حتى تسقط في الملك العام مما قد يؤدى الى وقوعهم في خطأ انتهاك حقوق بعض المؤلفين.

مدى إلمام العاملين بأشكال استغلال المصنفات، فقد أفاد بنسبة ٦٣% منهم أنه ليس لاختصاصي المكتبات والمعلومات الحق في إتاحة النصوص الكاملة لمصادر المعلومات التي تقتنيها المكتبة على شبكة الإنترنت، وهي نسبة كبيرة تدل على وعي غالبية العاملين بأنه ليس من حقهم رقمنة المصنفات، وإتاحة النص الكامل رقميًّا؛ لأن في ذلك انتهاكًا لحقوق المؤلفين، إلا إذا كان ذلك بموافقة مؤلف المصنف، أو أن المصنف سقط في الملك العام، كما رفض ٥٩,٣% منهم بأن يكون لاختصاصي المكتبات والمعلومات الحق في طباعة الكتب وعمل نسخ تصويرية منها، وهو ما يدل على وعي العاملين بأن طباعة الكتب أو عمل نسخ تصويرية منها هو اعتداء على حق المؤلف.

٤- ما الإجراءات التي اتخذتها المكتبة للحفاظ على حقوق الملكية الفكرية؟

- لا يسمح بتصوير الرسائل العلمية ورقيًا.
- لا يسمح بنسخ الرسائل العلمية بجامعة أم القرى غير المنشورة إلا بإذن مؤلفيها.
- ضرورة موافقة صاحب الرسالة العلمية على نوع الإتاحة بتوقيعه على نموذج تسليم الرسالة للمكتبة واختيار نوع الإتاحة، إما إتاحتها بالمكتبة الرقمية بشكل كامل بصيغة غير مقيدة، وإما إتاحتها بالمكتبة الرقمية بصيغة مقيدة ضمن محتويات المنصة العلمية مع شرح وافٍ بالنموذج، بأن هذا لحفظ الإنتاج الفكري الجامعي، وعرضه إلكترونيًا لأكبر عدد من المستفيدين.
- لا تنظم المكتبة للعاملين أو المستفيدين دورات أو ورش عمل عن حقوق الملكية الفكرية.
- عدم وجود لوحات إرشادية للمستفيدين تحثهم على الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.

التوصيات:

- ضرورة إنشاء إدارة للملكية الفكرية بجامعة أم القرى، أسوة ببعض الجامعات التي أنشأت مثل هذه الإدارة؛ للمحافظة على حقوق الملكية الفكرية.
- تدريس مادة حماية الملكية الفكرية في أقسام تعليم المكتبات والمعلومات بالمملكة.
- عمل دورات تدريبية للعاملين بمكتبة الملك عبدالله الجامعية عن حماية حقوق الملكية الفكرية.
- عمل لقاءات ولوحات إرشادية للمستفيدين؛ لتوعيتهم بضرورة الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.
- ضرورة منح العاملين بعض الصلاحيات؛ لمواجهة انتهاك حقوق الملكية الفكرية مثل: مصادرة المحمول ممن يستخدمه في تصوير صفحات من المصادر، أو عقوبة المستفيد بحرمانه من دخول المكتبة فترة معينة.

المصادر والمراجع العربية:

إمبابي، نرمين عبدالقادر. (٢٠١٨). حقوق الملكية الفكرية كمجال للدراسة في أقسام المكتبات والمعلومات العربية: قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات جامعة القاهرة نموذجًا. مجلة بحوث في علم المكتبات والمعلومات – مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات بكلية الأداب – جامعة القاهرة، ع٢١، ص ٢٢٤ –٣٠٧.

بدر، أحمد (٢٠١٣) حقوق الملكية الفكرية والرقابة على المصنفات: دراسات في التأييد والمعارضة ودور العموميات الخلاقة في حماية هذه الحقوق بالعنصر الرقمي (ط.١). القاهرة: المكتبة الاكاديمية.

بوعناقة، سعاد (٢٠١٥) الإتاحة الحرة للمعلومات نموذج العموميات الخلاقة في قطاع المكتبات والمعلومات. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة عبدالحميد مهري - قسنطينة ٢، ع ٤٣. ص ١١٧ -١٣٨

جامعة أم القرى. عمادة شئون المكتبات (٢٠١٩) سياسة التصوير تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/٣/٢٤ مسترجع من: https://uqu.edu.sa/lib/69287

جامعة أم القرى. عمادة شئون المكتبات (٢٠١٩) سياسة السلوك لمستخدمي المكتبة، تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/٣/٢٤. مسترجع من: https://uqu.edu.sa/lib/69291

جامعة أم القرى. عمادة شئون المكتبات. (٢٠١٩) النبذة. تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٦/١٥، مسترجع من: https://uqu.edu.sa/lib/AboutUs

جامعة أم القرى. منصة درر المعرفية (٢٠٢٠). تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/٣/٢٤. مسترجع من: http://dorar.uqu.edu.sa/uquui/?locale=ar

خيري، إيمان (٢٠١٣) حقوق الطبع وتأثيرها على المكتبات في البيئة الرقمية: دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية. بحث مقدم للمؤتمر الإقليمي الأول: دور الجمعيات والمكتبات الوطنية في دعم حرية إتاحة المعلومات في ظل قوانين حقوق الملكية الفكرية. الدوحة. مسترجع من https://0810qpr2l-1105-y-https-search-mandumah-com.mplbci.ekb.eg/Record/459448

زكي، محمود محمد، (٢٠١٩) إدارة الملكية الفكرية في المكتبات الجامعية المصرية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير. جامعة المنيا. كلية الآداب. قسم المكتبات والمعلومات.

السعودية (١٩٨٩) نظام حماية حقوق المؤلف بالمملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١١. تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٣/٢٦. مسترجع من https://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/sa/sa015ar.pdf

السعودية. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء (٢٠٠٢) نظام العلامات التجارية. تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/١/١٥. مسترجع من: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/3ec4414f-2ec5-48b1-bcb4-a9a700f1aa2b/1

السعودية. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء (٢٠٠٣) نظام حماية حقوق المؤلف. تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٣/٢٦ مسترجع من: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/67d159e6-ee98-4efc-a2ee-a9a700f17083/1

شاهين، شريف كامل محمود. (٢٠١١). الملكية الفكرية في بيئة التعليم الإلكتروني: نحو مبادرة للإتاحة المجانية للكتب الدراسية في الجامعات المصرية على شبكة الإنترنت. Cybratians Journal، ٢٧، ٣٩٤-٤٣٦. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/510748

الشحي، أحمد محمد يوسف (٢٠٠٩). تنازع القوانين في مجال حق المؤلف. رسالة ماجستير. جامعة القاهرة، كلية الحقوق. قسم القانون الدولي الخاص.

الشيعيني، قدري كامل حمدته. (٢٠١٤). الحماية الجنائية للملكية الفكرية: دراسة مقارنة. رسالة دكتوراة. جامعة القاهرة، كلية الحقوق. قسم القانون الجنائي.

صونية، حقاص (٢٠١٢) حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري. رسالة ماجستير. جامعة منتوري / قسنطينـــة. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. قسم علم المكتبات. مسترجع من: https://bu.umc.edu.dz/theses/bibliotheconomie/AHEG3796.pdf

طه، أماني فوزي أحمد. (٢٠١٤). الآثار الاقتصادية للتعدي على حقوق الملكية الفكرية: واقع حقوق الملكية الفكرية في مصر ولبنان. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – مصر، ٢، ١-٢٩. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/520171

عبدالصادق، محمد سامي. (٢٠٠٠). حقوق مؤلفي المصنفات المشتركة. دكتوراة. جامعة القاهرة، كلية الحقوق. قسم القانون المدني.

عبدالهادي، محمد فتحي وخليل، نجلاء محمود. الميثاق الأخلاقي للمهنة. الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم). تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/١٠/١٠.استرجع من: https://arab-afli.org/media-library/pdf/Afli_.pdf

العبود، فهد بن ناصر بن دهام (٢٠٠٥). حماية حقوق التأليف على الإنترنت. دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات – مصر, ٣(١٠), ٧-٣٥.

عجاج، وجدي محمد البيلي. (٢٠١٤). الحماية القانونية الدولية للمصنفات الأدبية والفنية. رسالة دكتوراة. جامعة القاهرة، كلية الحقوق. قسم القانون الدولي العام.

العقيف، خالد بن عبدالله بن محمد. ; الزكري، عبدالمحسن بن عبدالله مشرف. (٢٠١١). حماية حقوق الملكية الفكرية.أطروحة (ماجستير)--جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، ٢٠١١.

عويس، نجلاء فتحي محمد (٢٠٢١) دور حماية الملكية الفكرية في دعم وتطوير البحث العلمي.-. المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات.- جامعة القاهرة.كلية الآداب. قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات.- مج٣، ع٥. مسترجع من https://0810gpxp5-1105-y-https-search-mandumah-com.mplbci.ekb.eg/Record/1092290

فتحي عبدالرحيم عبدالله, وأحمد شوقي محمد; النظرية العامة للحق; ٢٠٠١; منشأة المعارف; إسكندرية؛ ص٤٢

القدال، حسام الدين عوض الله (٢٠١٤). مدى إلمام المكتبيين في السودان بحقوق الملكية الفكرية: دراسة حالة المكتبات الجامعية ولاية الخرطوم. مجلة آداب – كلية الآداب – جامعة الخرطوم – السودان، ع ٣٢، ٣٩ – ١٣١ مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/521853

كباشي، هنادي كمال (٢٠١٧). حماية حقوق الملكية الفكرية. مجلة العدل. وزارة العدل. المكتب الفني. س ١٩، ع ٥٠. ص ٢٢٠-٢٤٥. استرجع من https://0810gpr2l-1105-y-https-search-mandumah-com.mplbci.ekb.eg/Record/908752

كروم، عفاف مصطفي ونصر، إقبال محمد صالح (٢٠١٦) حقوق الملكية الفكرية بالمكتبات الرقمية تشريعات سودانية. مجلة آداب النيلين- كلية الآداب – جامعة النيلين، ع٢ مج ٢، مسترجع من http://repository.neelain.edu.sd:8080/jspui/bitstream/123456789/8295/1/1.pdf

الكشكي، ناصر أبو زيد محجوب (٢٠٢١) رخص المشاع الإبداعي وتأثيرها على حقوق الملكية الفكرية: دراسة تحليلية. المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات.- جامعة القاهرة.كلية الآداب. قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات.- مج٣، ع٥. مسترجع من: file:///C:/Users/DODO/Downloads/1903-003-005-001x.pdf

لخضر، مروي (٢٠١٣) حقوق المؤلف: نعمة أم نقمة للمكتبات (الافلا) في المنطقة العربية – دور الجمعيات والمكتبات الوطنية في دعم حرية إتاحة المعلومات في ظل قوانين حقوق الملكية

الفكرية – قطر (صص.٢٠٥-٢١٥) الدوحة: الاتحاد الدولي للجمعيات ومؤسسات المكتبات – الافلا - والاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات.ووزارة التراث القطرية.

المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية. تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٣/٣١ الرابط /https://www.wipo.int/about-ip/ar

المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية. تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٣/٣١، مسترجع من: https://www.wipo.int/about-ip/ar

المواردي، هبة سمير محمد (٢٠١٩). ثقافة حقوق الملكية الفكرية: دراسة ميدانية على اختصاصي المكتبات والمعلومات في مصر. رسالة ماجستير. جامعة القاهرة. كلية الآداب. قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات.

المواردي، هبة سمير محمد (٢٠١٩). ثقافة حقوق الملكية الفكرية: دراسة ميدانية على اختصاصي المكتبات والمعلومات في مصر. رسالة ماجستير. جامعة القاهرة. كلية الآداب. قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات.

مؤسسة الملك عبدالعزيز للموهبة والإبداع (١٩٩٠م). الملكية الفكرية تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/٣/٢٥. مسترجع من: https://services.mawhiba.org/Services/WorldDayofIntellectualProperty/Pages/SaudiWorldDay.aspx

الموسوي، هاشمية محمد (٢٠١٨). مدى وعي واتجاهات الطلبة والطالبات في كلية التربية الأساسية بدولة الكويت نحو مفهوم الانتحال وأخلاقيات البحث العلمي. مجلة العلوم التربوية والنفسية. المركز القومي للبحوث بغزة. – مج ٢، ع ٣٠.

نديم، عفاف بنت محمد (٢٠١٨) حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي بين الحماية القانونية والوصول العادل للمعلومات: دراسة تحليلية. المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات - جمعية المكتبات والمعلومات الأردنية، ع٢ مج ٥٣، ص ١١-٦٣.

هارمس, لويس(٢٠١٢).انقاذ حقوق الملكية الفكرية.ط٣.المنظمة العالمية للملكية الفكرية wipo.

الهيئة السعودية للملكية الفكرية. التعريف بالهيئة. تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٥/٢٠ مسترجع من: https://www.saip.gov.sa/ar/about

وكالة الأنباء السعودية (٢٠٢٠) اليوم الوطني الملكية الفكرية السعودية: جهود مستمرة لحماية الحقوق. تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/١٠/١٠. مسترجع من: https://www.spa.gov.sa/2137186

المصادر والمراجع الأجنبية

Aguirre, V. M. (2010). ENSURING ACCESS TO INFORMATION: A LIBRARIAN'S DILEMMA. Journal Of Philippine Librarianship, 30(1), 1-20

Alsaffar, J. (2006). Copyright Concerns in Online Education: What Students Need to Know. Journal Of Library Administration, 45(1-2), 1-16. doi:10.1300/J111v45n01_01

Altman, E., & Pratt, A. (1997). The JAL guide to the professional literature:

Benson,S.R.(2017).Keep Copyright in the Library: Why the Copyright Office belongs in the Library of Congress. American Libraries, 48(5), 20.

Bishop, J. (2011). Copyright Across the Cohort: A Qualitative Evaluation of the Dissemination of Intellectual Property Information on ARL Websites. Library Philosophy & Practice, 9-23.

Copeland, J. (2012). Emerging Technologies and Copyright: A Librarian's Guide to Fair Use and Copyright. Arkansas Libraries, 69(1), 8-10.

Copyright & intellectual property. Journal Of Academic Librarianship, 23(3), 252.

Dating, I., & Russell, B. (2014). Instructing College Students on the Ethics of Information Use at the Reference Desk: A Guide and Literature Review. Reference Librarian, 55(3), 246-234. doi: 02763877,2014,912458/10.1080

Fernández-Molina, J. C., & Muriel-Torrado, E. (2018). Copyright Literacy in the Academic Field: Analysis of the Differences Between Faculty, Students and Librarians. In Communications in Computer and Information Science (Vol. 810, pp. 276–285). Springer Verlag. https://doi.org/10.1007/978-3-319-74334-9_29

GOERNER, P. (2016). Stay Current on Copyright. School Library Journal, 62(4), 14.

Kell, S. E. (2014). Perceptions of pennsylvania school librarians regarding their role in providing copyright advice to students, teacher, and administrators in their school (Order No. 3580313). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (1529704204). Retrieved from https://search.proquest.com/docview/1529704204?accountid=178282

Olaka, M. W., & Adkins, D. (2012). Exploring copyright knowledge in relation to experience and education level among academic librarians in Kenya. International Information & Library Review, 44(1), 40-51. doi:10.1016/j.iilr.2012.01.005

Olaka, M. W., & Adkins, D. (2013). Problem-solving strategies that Kenyan academic librarians utilize when presented with copyright queries. Library Review, 62(3), 133-118 doi: 002242531311329464/10.1108

Ryan, m.,& Ferullo, D. L.(2011). Managing Copyright Services at a University.Referece & User Services Quarerly, 51(2), 111-114.

Seroff, J. (2015). DEVELOPING A CURRICULUM IN INTELLECTUAL FREEDOM. Knowledge Quest, 44(1), 20-24